بســم الله الرحمن الرحيــم

جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم

الإدارية

قسم الاقتصاد

الدور الاقتصادي والسياسي للمعونات الاقتصادية الأمريكية للأردن

(1999-2016)

The Economic and Political Roll of US Economic Aid to Jordan (1999-2016)

إعداد الطالب

علي حسن علي السرحان

إشراف

الدكتور تركي مجحم الفواز

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الصيفي 2016/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

{وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّه إِنَّ اللَّه شَدِيدُ الْعِقَابِ}

صدق الله العظيم

سورة المائدة: الآية (2)

التفويض

أنا الطالب: **علي حسن علي السرحان** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: علي حسن علي السرحان

التوقيع :

التاريخ:2017/8/6م.

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: علي حسن علي السرحان **الرقم الجامعي: 1520512009**

التخصص: الاقتصاد والتعاون الدولي **الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية، المتعلّقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي الموسومة بـ:

الدور الاقتصادي والسياسي للمعونات الاقتصادية الأمريكية للأردن (1999-2016)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلميّة المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلميّة.

كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أيّة منشورات علميّة تمّ نشرها أو تخزينها في أيّة وسيلة إعلاميّة. وتأسيساً على ما تقدم؛ فإنني أتحمّل المسؤوليّة بأنواعها كافة فيما لو تبيّن غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلميّة التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلّم أو الاعتراض أو الطعن بأيّة صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ________________

التاريخ :2017/8/6م.

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

الدور الاقتصادي والسياسي للمعونات الاقتصادية الأمريكية للأردن (2016-1999)

وأجيزت بتاريخ:2017/8/6م.

إعداد

علي حسن علي السرحان

إشراف

الدكتور تركي مجحم الفواز

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. تركي مجحم الفواز	مشرفاً ورئيساً	....
أ. د. إبراهيم البطاينة	عضواً	....
د. علي القضاة	عضواً	....
د علي جدوع الشرفات	عضواً خارجياً	....

الإهداء

إلى الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح.... فكان على الدوام سنداً وقدوة ومعلماً .... نبع التفاني والعطاء!

والدي الحبيب...

إلى من كان رضاها غايتي وطموحي.... فأعطتني الكثير ولم تنتظر الشكر.... وسهرت على راحتي ومنحتني الثقة بالمستقبل وأنارت أمام عيني شموع الأمل!

والدتي الحبيبة...

إلى الذين كبرت بينهم وأسير على الدرب معهم.... رفقاء البيت الطاهر الأنيق... تشدني إليهم ذكريات الطفولة الجميلة وحنين الأيام الخوالي فيحملني إليهم الشوق!

أخواني الأعزاء محمد وعبدالله وأخواتي الغاليات

إلى أهلي وعزوتي أقاربي الغاليين على قلبي

إلى من وقف بجانبي للوصول إلى ما وصلت إليه

العم الغالي محمد علي نايش البيالي السرحان.... العم الغالي علي عايد الغياث

العم الغالي سرحان علي نايش البيالي السرحان... العم الغالي بدر عبد الكريم البيالي السرحان

وإلى عطوفة الخال الغالي الدكتور سمير عبدالله السماعنه

وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

إليكم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

الباحث

علي حسن علي السرحان

الشكر والتقدير

قال تعالى:

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

سورة التوبة، الآية: (105)

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي منحّني العلم والمعرفة والقدرة ويسرني على إتمام هذا الجهد المتواضع.

وفي هذا المقام فإنه ليسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي حضرة الدكتور تركي مجحم الفواز الذي واكب هذا الجهد منذ كان فكرة حتى أصبح حقيقة رأت النور برعايته المباركة وتوجيهاته الرشيدة.

وأتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى أساتذتي الأكارم أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد في قراءة هذه الرسالة وإثرائها بلمساتهم القيّمة كل من حضرة الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة، وحضرة الدكتور علي القضاة، وحضرة المحكم الخارجي الدكتور علي جدوع الشرفات، جزاهم الله عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في كلية المال والأعمال ممثلة بعميدها حضرة الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود الفاضل، وكافة أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية فيها.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي الكبير، جامعة آل البيت ممثلة برئيسها ونوابه الأفاضل على جهودهم الطيبة.

الباحث

علي حسن علي السرحان

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

الملخـــــص

الدور الاقتصادي والسياسي للمعونات الاقتصادية الأمريكية للأردن (1999-2016)

إعداد

علي حسن علي السرحان

إشراف

الدكتور تركي مجحم الفواز

هدفت هذه الدّراسة إلى تحليل الدور الاقتصادي والسياسي للمعونات الاقتصادية الأمريكية للأردن للفترة من عام (1999 – 2016) ولتحقيق أهداف الدّراسة اعتمد الباحث على منهج نظرية الدور في إطار العلاقات الدولية، والمنهج الوصفي، وقد وأظهرت نتائج هذه الدّراسة بأنه هنالك تأثير معنوي للمعونات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية في الاستقرار السياسي، ودفع عجلة التنمية السياسية في الأردن، كما أثرت المعونات الاقتصادية المقدمة من الولايات المتحدة الامريكية للأردن بشكل إيجابي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الأردن والنمو الاقتصادي، وأظهرت النتائج وجود دور للاتفاقيات الثنائية الاقتصادية على حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات الدالة: المعونات الاقتصادية ، الولايات المتحدة ، الأردن.

Abstract

The Economic and Political Roll of US Economic Aid to Jordan (1999-2016)

by

Ali Hassan Ali Al- Serhan

Supervised By

Dr. Turki Al- Fawwaz

The min aim of this study was to analyse the economic and political role of the American economic aid to Jordan during the period 1999-2016 and To achieve the objectives of the study the researcher relied on the theory of role in international relations. And the descriptive approach. The results of this study showed revealed that there is a moral effect of the economic aid provided by the United States of America in terms of political stability. In Jordan it pushed forward the political development of Jordan and the economic aid provided by the United States of America to Jordan has positively affected the acceleration of economic development in Jordan Also economic growth , the results also showed that there is a role for bilateral economic agreements in the volume of Jordanian exports to the United States of America.

Keywords: Economic, US, Jordan.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

يُعد الاقتصاد الأردني من الاقتصادات النامية والمحدودة، نظراً لمحدودية إمكاناته ومحدودية تأثيره في الاقتصاد العالمي، ويعود السبب في ذلك إلى قلة الموارد الطبيعية والنفطية وضعف القدرة الإنتاجية له، إلا أن الأردن يمتلك موقع جيوسياسي أسهم في إيجاد علاقات متينة بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسعى سياستها الخارجية إلى تعزيز إلتزام الأردن بعملية السلام وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاعتدال، وعليه فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم معونات اقتصادية متنوعة، إضافةً إلى إشراكه في العديد من الاتفاقيات التجارية، إذ أن المعونات الأمريكية تعتبر أداة من أدوات السياسة الخارجية التي تسعى للوصول لهدفها السياسي من خلال تلك المعونات وهو تحقيق مصالح الإدارة الأمريكية بتوطيد نفوذها من خلال دعم الاستقرار في المنطقة العربية.

وفي ضوء ما شهده الاقتصاد الأردني العديد من المشكلات والاختلالات الاقتصادية التي تعود إلى الظروف الاقتصادية التي مر بها هذا الاقتصاد ومن أبرز هذه الاختلالات عجز الموازنة العامة، وعجز الميزان التجاري، ومشكلتي الفقر والبطالة والمديونية الخارجية وضعف الإنتاج السلعي الصناعي والزراعي، التي أدت إلى التأثير السلبي المباشر على الاقتصاد الوطني، وقد سعى الأردن جاهداً إلى أيجاد بدائل وحلول لهذه المشاكل من خلال تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، ووضع الخطط والاستراتيجيات والبرامج التنموية التي أعتمد تنفيذها بصورةٍ أساسية على التمويل الخارجي، لمواجهة المشكلات التي أدت إلى تراجع عجلة التنمية الاقتصادية، التي بدورها انعكست سلباً على المجالات الاقتصادية، فلجأ الأردن إلى إعادة جدولة الديون، وتبني برامج تصحيح اقتصادية، محاولاً التخفيف من وطأة هذه الآثار للنهوض

بالاقتصاد ورفع الكفاءة الاقتصادية، وتهيئة البيئة الاستثمارية الصحيحة لمحاولة تحقيق أهداف التنمية.

وفي ضوء المشكلات الاقتصادية المتعاقبة على الاقتصاد، عمل الأردن على بناء علاقات متبادلة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتميزت هذه العلاقات بأنها قائمة على خدمة المصالح المشتركة لكلا البلدين، إضافة إلى خدمة قضايا المنطقة، واعتبارها شريك استراتيجي فعال، وعليه فإن سعي الأردن من خلال علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية في مشاركته في عملية السلام وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بحكم موقعه الجغرافي، ومن خلال العلاقات المتينه التي بناها الأردن والتي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم معوناتها إليه في مجالات التحول الديمقراطي، والتي أدت إلى التخفيف من عبء المديونية الخارجية وإجراء العديد من الإصلاحات على القطاعات التعليمية والتربوية والصحية في الأردن.

وبهذا الشأن اتخذ صانعي القرار قرارات حكيمة فيما يخص تنمية علاقاتها الخارجية، والتي جاءت من أجل المساهمة في التوازن الاقتصادي، وانطلاقاً من هذا المبدأ قامت منظومة العلاقات الأردنية الامريكية على لغة سياسية واحدة اتسمت بها مفردات الخطاب السياسي الأردني مؤداها أن الأردن مع أمته العربية والإسلامية في سعيها لحل قضاياها وبناء قوتها وذاتها بما يضمن لها الدفاع عن نفسها إذا ما أحدقت أمامها الأخطار والتحديات ، وان الأردن يسعى في تحركاته السياسية والدبلوماسية إلى تحقيق السلام العادل الشامل المتوازن الذي يضمن العدالة للشعوب والأمن للدول على أساس مبادئ الحق والعدل وفقا لأحكام وقرارات الشرعية الدولية.

وقد لعبت المعونات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية دوراً بارزاً تطبيق برامج التحول الديمقراطي، والتحسين الاقتصادي، الذي أدى إلى زيادة نسبة النمو في الاقتصاد

الوطني التي تؤدي إلى استحداث فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر والبطالة، إضافةً إلى وضع الأردن في مكانة مهمة بين دول العالم، وجعل الأردن شريك استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.

2.1 أهمية الدّراسة:

تبرز أهمية هذه الدّراسة في أنها تحاول بحث وسيلة مهمة من وسائل تحسين الاقتصاد ولأي دولة ألا وهي بناء العلاقات من الدول الأخرى، ومن تأتي أهمية هذه الدّراسة في أنها تسلط الضوء على الدور الاقتصادي والسياسي للمعونات الاقتصادية الأمريكية للأردن، وذلك نظراً لما قد تحدثه هذه المعونات من تحسين للوضع الاقتصادي في الأردن كون الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل مباشر على المعونات الاقتصادية الخارجية، ومن خلال ما تتوصل له هذه الدّراسة من نتائج الخروج بتوصيات قد تسهم في إعادة النظر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

3.1 مشكلة الدّراسة:

تكمن مشكلة هذه الدّراسة في الكشف عن الدور الاقتصادي والسياسي للمعونات الاقتصادية الأمريكية للأردن، وذلك لعدم وجود فهم واضح لدور المعونات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للأردن، إذ جاءت هذه الدّراسة للكشف عن طبيعة المعونات التي قدمتها الولايات المتحدة للأردن ودورها في الاقتصاد والاستقرار السياسي في الأردن.

وعليه يمكن تحديد مشكلة الدّراسة بالسؤال الرئيس الآتي:

1. ما الدور الاقتصادي والسياسي للمعونات الاقتصادية الأمريكية للأردن؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس للدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

أ. ما نوع وحجم المعونات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للأردن للفترة من عام (1999–2016)؟

ب. ماهي الشروط الاقتصادية والسياسية للمعونات الأمريكية على الأردن للفترة من عام (1999–2016)؟

ج. هل هنالك دور للمعونات السياسية الأمريكية في تحقيق الاستقرار السياسي في الأردن للفترة من عام (1999–2016)؟

4.1 أهداف الدّراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدّراسة ببيان الدور الاقتصادي والسياسي للمعونات الاقتصادية الأمريكية للأردن للفترة من عام (1999 إلى 2016) ولتحقيق هذا الهدف تمّ دراسة الأهداف الثانوية التالية:

1- بيان الدور الاقتصادي والسياسي للمعونات الاقتصادية الأمريكية للأردن خلال الفترة (1999–2016).

2- قياس أثر المعونات الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1999–2016).

3- التعرف إلى الشروط الاقتصادية والسياسية للمعونات الأمريكية على الأردن خلال الفترة (1999–2016) وتوضيح تأثيرها على الاقتصاد الأردني.

5.1 فرضيات الدّراسة:

بناءً على أهداف الدّراسة وتساؤلات الدّراسة تم بناء الفرضيات الرئيسية التالية:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** لا يوجد دور اقتصادي للمعونات الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1999–2016).
- **الفرضية الرئيسية الثانية:** لا يوجد دور سياسي للمعونات الاقتصادية الأمريكية على السياسة العامة في الأردن خلال الفترة (1999–2016).

6.1 مصطلحات الدّراسة:

- **المعونات:** هي المبالغ التي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمنحها إلى الأردن شكل دعم اقتصادي لمساعدة الأردن على القيام بأعباء عملية التنمية الاقتصادية ومواجهة العوائق التي تعترضها.
- **الدور السياسي:** هو الدور الذي من خلاله يتم قياس مدى الاستقرار الوطني وتوفير المساواة، والحقوق الإنسانية للأفراد داخل الأردن(المشاقبة، 1998).
- **الدور الاقتصادي:** هو الدور الذي من خلاله يتم قياس مؤشرات المعونات الأمريكية على التنمية الاقتصادية في الأردن(المقلد، 1982).

7.1 منهجية الدّراسة:

اعتمدت هذه الدّراسة على والمنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى نظرية الدور في إطار العلاقات الدولية وفيما يلي تعريف لكل من هذه المناهج وكيفية توظيفه في هذه الدّراسة.

1. 7. 1 المنهج الوصفي:

تم اعتماد المنهج الوصفي لدراسة الدور الاقتصادي والسياسي للمعونات الأمريكية على الاقتصاد الأردني، والمنهج الوصفي الإحصائي لبيان حجم المعونات التي حصل عليها الأردن وذلك من خلال تتبع حجم المعونات المقدمة إلى الأردن من عام (1999-2016) وذلك باستعراض نسبة المعونات الأمريكية المقدمة للأردن على وجه العموم والتي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للأردن على وجه الخصوص وتحليل دورها في الاقتصاد الأردني، إضافةً إلى وتحليل أهم الاتفاقيات المبرمة على أساس بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية من حيث أهميتهما، والآثار الإيجابية والسلبية والحالية والمستقبلية الناتجة عن تطبيقها، من وجهة نظر الاقتصاديين والمعنيين بالسياسة الخارجية، إلى جانب البحث فيما إذا كانت هنالك شروط على الأردن جراء المعونات الأمريكية، واخيراً الخروج بالنتائج والتوصيات والمقترحات للإجابة عن تساؤلات مشكلة الدّراسة وأهدافها.

1. 7. 2 نظرية الدور في إطار العلاقات الدولية:

تم استخدام نظرية الدور في العلاقات الدولية كنظرية مساعدة للمنهج الوصفي التحليلي بهدف دراسة دور المعونات الاقتصادية الأمريكية في السياسة العامة للأردن، يقوم مفهوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على أنها: منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع القرار أن دولتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر إمكانية إدراك الدور وتطوره والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه (المقلد، 1982).

نظراً لمشكلة البحث وأسئلته، فإن هذه النظرية تساعد في قياس الدور الذي تقوم المعونات الأمريكية للأردن موضوع الدّراسة، بناءً على تحليل المعطيات والعوامل والمحددات المتوافرة،

التي تشكل مصادر الدور، وتسهم في عملية الربط بين متغيرات البحث وتفاعلاتها مع بعضها البعض، ومعرفة مدى التغير والتطور في أدوارها خلال فترة الدّراسة.

8.1 مصادر البيانات:

اعتمدت هذه الدّراسة على المصادر الثانوية للبيانات من خلال النشرات والمواقع الالكترونية والدراسات السابقة والكتب والدوريات للحصول على معلومات فيما يتعلق بالجانب النظري، كما اعتمدت هذه الدّراسة على بيانات كل من وزارة المالية، والبنك المركزي الأردني ووزارة التخطيط والتعاون الدولي.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى على الساحة العالمية، وذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي أدت إلى تراجع القوى الأوروبية، واضطرارها إلى التخلي عن السيطرة العسكرية المباشرة على المنطقة العربية، وعليه احتلت الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة اقتصادياً وعسكرياً، وبرزت كقوة عظمى تسعى لبسط سيطرتها وتوسعة نفوذها على المنطقة العربية.

وقد أحتل الأردن مكانة مرموقة في السياسية الأمريكية التي اعتبرته محوراً أساسياً من محاور أمن واستقرار المنطقة العربية، وهذا ما أستدعى الأردن أن يتبنى مواصلة مسيرة علاقاته السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كشريك إقليمي في العديد من القضايا التي تمس المنطقة العربية، وقد توافقت الدبلوماسية الأردنية – الامريكية، واصبحت نظرة الولايات المتحدة الأمريكية للأردن على أنه شريك إقليمي فاعل وداعم للمعسكر الغربي، وأحد الدول العربية القليلة التي حافظت على تحالفها مع الغرب، وعليه فقد أولت الولايات المتحدة الأمريكية الأردن اهتماماً بالغاً من خلال تقديم العديد من المعونات الاقتصادية والسياسية والعسكرية له في سبيل تنمية قدراته الدفاعية والاقتصادية (شقير، 2006).

وبالرغم من أن الأردن والولايات المتحدة الأمريكية لم يرتبطا بأية معاهدات رسمية قبل العام 2000، إلا أن الولايات المتحدة جعلت من الأردن شريكاً إقليمي فعال في المنطقة العربية،

بالرغم من حجم البلد الصغير وقلة موارده الاقتصادية، وقد أسهم الدعم الأميركي المستمر في رفع قدرة الأردن في التعامل مع مواطن الضعف الداخلية والخارجية، الخطيرة التي تهدد أمنه القومي، إلا أن الموقع الجغرافي للأردن الذي يتوسط إسرائيل وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية، جعل الأردن يلعب دوراً استراتيجياً هاماً بين جيرانه، الأمر الذي أدى بدوره إلى تأثر الولايات المتحدة بالكثير من المواقف الأردنية تجاه قضايا المنطقة العربية. (Alfred, 2006)

ونظراً لأهمية دور الأردن في المنطقة العربية فقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً هاماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاصلاح السياسي في الأردن،. من خلال تقديم معونات عسكرية ومالية واقتصادية وسياسية للأردن مما أدى إلى ازدهار الأردن والحفاظ على أمنه واستقراره. (شقير، 2006)

وعليه فإن علاقات الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية قد مكنته من الحصول على المعونات الأمريكية التي تعتبر من الركائز الرئيسية للاقتصاد الأردني الذي ينعكس بدوره على الاستقرار السياسي.

المبحث الأول

ماهية المعونات الاقتصادية

2 .1. 1 مفهوم المعونات الاقتصادية:

تُعدّ المعونات الاقتصادية التي تقدمها الدول العظمى للبلدان النامية إحدى أهم ادوات السياسة الخارجية، وتتعدد المعونات التي تقدمها هذه الدول، فتكون إما معونات عسكرية وأمنية أو معونات إنسانية أو معونات اقتصادية من خلال عمليات التبادل التجاري والاقتصادي.

وحول تحديد مفهوم المعونات الاقتصادية فقد أشار (هايتر، 1989) إلى أن المعونات الاقتصادية هي عبارة عن: " تحويل المصادر من المؤسسات أو الحكومات الرسمية في الدول العظمى إلى الدول النامية في سبيل دعم عجلة التنمية الاقتصادية فيها".

ومن جهة أخرى عرفت المعونات الاقتصادية بأنها: "تقديم المنح لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من قبل الدول الغنية إلى الدول النامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فيها". (مهيدات، 2005)

وقد تم وصف المعونات الأمريكية على وجه الخصوص بأنها: إحدى ركائز الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ سياساتها الخارجية ، وأنها بمثابة أسلوب مؤثر في علاقاتها الدولية. (العمرو، 2004)

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف المعونات الاقتصادية كشكل من أشكال المعونات الخارجية بأنها دعم اقتصادي تقدمة جهة مانحة، غالباً ما تكون دولة إلى جهة أخرى غالباً ما

تكون من البلدان النامية لمساعدتها على القيام بأعباء عملية التنمية ومواجهة العوائق التي تعترضها. وتتعدد أشكال المعونات الاقتصادية فقد تكون عبارة عن دعم نقدي أو سلعي أو مساعدة فنية أو علمية وغيرها.

2.1.2 أهمية المعونات الاقتصادية

باتساع نطاق أهداف المعونات الخارجية، وإلى جانب الهدف السياسي الخارجي باتت المعونات تستهدف تحقيق التنمية الشاملة بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمستدامة، على ان يرتكز الجانب السياسي في عملية التنمية إلى مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، أما الجانب الاقتصادي فيرتكز على التحول إلى اقتصاد السوق والعودة بالدولة إلى استقرارها وأمنها الوطني التقليدي(الياس، 2014).

وتعتبر المعونات الاقتصادية شكلاً من أشكال السياسة الخارجية التي تقدمها الدول الغنية للدول النامية، وذلك بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها ضمن إطار النظرة الشمولية لضرورة التعاون الدولي وبناء العلاقات المتبادلة فيما بين الدول، وتؤدي هذه المعونات بدورها إلى خلق قوة شرائية وطنية في الدولة المتلقية للمعونة، بما ينعكس في زيادة دخل المواطنين وبالتالي زيادة الدخل القومي الذي يؤدي إلى التنمية الاقتصادية الشاملة (العجمي، 2011).

3.1.2 أهداف المعونات الاقتصادية

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية وذلك بتعزيز طموحها في الوصول إلى أسواق العالم الرئيسية ومصادر الطاقة والمعادن الاستراتيجية المتوافرة في المنطقة، كما أنها تسعى إلى فتح أسواق دولية جديدة وتطويرها لخدمة البضائع

الأمريكية وتشجيع الاستثمار الخارجي مما يساند اقتصاد الدولة المتلقية للمعونات وينعشه ويبقيه في حالة نمو وبهذا تضمن الولايات المتحدة الأمريكية سوقا لصادراتها وصدور تشريعات وقوانين تؤمن الاستثمارات الأجنبية وتخدمها (شقير، 1994).

كما تسعى المعونات الاقتصادية إلى دعم القطاع الخاص المحلي في الدولة المتلقية للمعونات حيث إنها تؤثر في هياكل الإنتاج والمؤسسية في اقتصاد الدولة الملتقية، وتساهم في إحداث تغيرات واضحة تساعد على بناء قوة اقتصادية اجتماعية مستقرة في إطار من التبعية للنظام الرأسمالي مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال من مختلف دول العالم يتمثل بتبعية الاقتصاد الرأسمالي من خلال الاندماج في النظام الاقتصادي(أبو عليم، 2017).

في حين يشير العمرو(2005) إلى أن المعونات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للدول النامية خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط ما يلي:

- دعم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط كونها تؤدي أهداف استراتيجية مهمة للولايات المتحدة الأمريكية .
- مساعدة الدول الصديقة على توفير الأمن الاقتصادي والسياسي لها.
- دعم الجهود الرامية إلى حل الصراعات بالطرق السلمية وبخاصة الصراع العربي الإسرائيلي.

4.1.2 الأساس الذي تقوم عليه المعونات الاقتصادية:

تقوم المعونات الاقتصادية على مبدأ الكفاءة السياسية للدولة، وغالباً ما تكون لهذه المعونات بعداً سياسياً يليه البعد الاقتصادي، إذ تعتبر المعونات الوسيلة التي من خلالها يتم

تحقيق الغاية، وفي إطار العلاقات الدولية فإن الغاية السياسية للدولة المانحة هي عملية توظيف للمصادر الاقتصادية كأداة تؤثر في السلوك الداخلي أو الخارجي للدولة التي تتلقى المعونة (Spyros & Wilson, 2001).

ويعتمد تقديم الدول المانحة للمعونات الاقتصادية على أسس عدة من أبرزها: (هايتر، 1989) و(مهيدات، 2005):

1. تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة بين الدولة المانحة للمعونة والدولة المتلقية لها.
2. استغلال الدولة المتلقية للمعونات الاقتصادية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة قدرة الدولة في تطوير بنيتها الاقتصادية.
3. استفادة الدول النامية من المعونات الاقتصادية في دعم البنيان الاقتصادي ورفع طاقتها الانتاجية وتحقيق الاستقرار السياسي.

5.1.2 أشكال المعونات الاقتصادية:

هنالك عدة أنواع للمعونات الاقتصادية من أبرزها ما يلي:

1. **المعونات متعددة الأطراف:** وهي نوع من المعونات التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية مثل بنوك التنمية ومنظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي للدول النامية، حيث تسهم حكومات الدول في العالم بتمويل هذه المنظمات، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من أكثر الدول التي تمول المنظمات الدولية (شريم، 1996).
2. **المعونات الثنائية:** ويتم تقديم هذا النوع من المعونات على أثر اتفاق ثنائي بين البلدين، والمعونات الثنائية تعطي للدولة المانحة فرصاً واسعة في التدخل بالشؤون الداخلية

والخارجية للدولة المتلقية للمعونة، فتقوم الدولة المانحة بتحديد اتجاهات سياستها الخارجية واتخاذ القرارات التي تتناسب مع مواقف الدولة المانحة نحو القضايا الإقليمية والعالمية (العجمي، 2011).

6.1.2 شروط تقديم المعونات الاقتصادية:

لم تعد المعونات تقدم بناءً على تعهدات من الدولة المتلقية باستخدامها في مجال معين، وإنما وفق أسس ومعايير متكاملة دولياً، بما يتلاءم مع الشروط التي تضعها الدولة المانحة لضمان تحقيق الهدف من المعونة، وهي شروط واسعة ومتكاملة وتفصيلية تمتد إلى حد المطالبة بالرقابة على طريقة استخدام الأموال المقدمة للبلد وضرورة الإشراف عليها، وحتى فرض طريقة إرساء المناقصات والشروط التي يجب أن تتضمنها. وهو ما يفقد البلد المتلقي سيادته وقراره المستقل بإحلال سيادة محل سيادة أخرى وإن كان يتم تحت مسميات أخرى(الياس، 2014).

ومن أبرز الشروط المترتبة على تقديم المعونات الاقتصادية ما يلي (Spyros& Wilson, 2001):

1. استغلال المعونات في شراء الخدمات والبضائع.
2. أن تكون انتماءات السياسة الخارجية للدولة المتلقية للمعونة وسياسات الاستثمار والتصدير مرغوب به في البيئة الخارجية للدولة.
3. اتخاذ الاجراءات اللازمة للتصحيح الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة.
4. عند استيراد أو تصدير البضائع يجب أن يتم شحنها بواسطة الوسائل الملاحية التابعة للدولة المانحة.

المبحث الثاني

أبعاد وأنواع المعونات الاقتصادية الأمريكية المقدمة للأردن

1.2.2 طبيعة العلاقات الأردنية- الأمريكية:

تعتبر الأردن إحدى الدول التي تتلقى المعونات في المنطقة العربية، وذلك نتيجة لمحدودية مواردها الطبيعية فضلاً عن ضيق القاعدة الإنتاجية المحلية، واعتماد الاقتصاد المحلي على موارد قطاع الخدمات وتحويلات العمالة الأردنية في الخارج والتي تتسم بالتقلب بشكل كبير، وقد جعلت المعونات الاقتصادية الأردن يحتل مركزاً استراتيجياً عند الدول المانحة للمعونات وبشكل خاص عند الولايات المتحدة الأمريكية، أضف إلى ذلك دور الأردن المتميز في مسيرة السلام في المنطقة وتحقيقها لأهداف الدول المانحة، الذي ساعد على توجه المعونات لها، مع العلم أن التغلغل الاقتصادي للولايات المتحدة ودول الغرب عموماً، وللمؤسسات الدولية الواقعة تحت نفوذها، في دول العالم الثالث، كان يتخذ في الأساس صورة "المعونات الأجنبية (صادق، 2010).

تعرف العلاقات الدولية من المنظور الضيق بأنها علاقات الدول والشعوب فيما بينها. إلا أن هذا التعريف هو تعريف شامل، لا يخضع لمنهجية علمية معينة ويمتاز بالشمولية التي لم تتناسب مع دقة موضوعية العلاقات السياسية الدولية وتعقيدها(العقابي، 2010).

أما من المنظور الواسع فيرى هانس مورجانثو أن العلاقات الدولية هي السياسة القائمة على التبادل الدبلوماسي بين الدول وان موضوع السياسة الدولية هو الصراع بين الدول المستقلة من اجل فرض القوة(يونس، 1999).

وتعتبر العلاقات الدولية بكل انواعها القانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية نتاج ومحصلة امتداد طبيعي لمراحل ونمو واتساع قاعدة العلاقات الانسانية التي تبدأ من الفرد إلى المجتمع ككل، ومنها الى الامتداد الجغرافي في شكل منطقة او اقليم، وانتقالاً إلى رحاب الدول، واخيراً الى العلاقات الخارجية بين الدول مع بعضها مباشرة أو في تنظيمات حكومية وغير حكومية على المستوى الاقليمي والعالمي(الضروس، 2005).

وعند الحديث عن طبيعة العلاقات الأردنية الأمريكية نجد بأنها علاقات قائمة على التبادل الدبلوماسي، وأنها تشترك في أهداف سياسية مشتركة بين كلا البلدين، ونتيجةً لقوة العلاقات الأردنية الأمريكية، قامت الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل رفع المستوى الاقتصادي للأردن بإشراك الأردن بالعديد من الاتفاقيات التي قد تلعب دوراً إيجابياً في الاقتصاد الأردني والسياسة العامة والاستقرار السياسي في الأردن، وعليه فإن طبيعة العلاقات الأردنية الأمريكية هي طبيعة قائمة على مبدأ الاتفاق السياسي، وتكريس قيم حقوق الإنسان والديمقراطية الذي تسعى الأردن من وراءه إلى حل القضايا العربية والإسلامية وإيجاد حليف قوي كالولايات المتحدة الأمريكية يضمن له الدفاع عنه عند وجود تحديات أو مخاطر خارجية قد تمس بأمنه الوطني. (الفايز، 2013).

ولقد دأب الأردن مستغلاً قوة العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة والذي بدوره يحقق العدالة والأمن وفقاً للشرعية الدولية وأحكامها(الأشقر، 1994).

2.2.2 البعد التاريخي للعلاقات الأردنية – الأمريكية:

تعتبر علاقات الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية علاقات تاريخية راسخة الجذور في التاريخ الحديث، إذ تعود جذور العلاقات الأردنية الأمريكية إلى أكثر من 67 عام نابعة من العديد من القيم المشتركة– بالإيمان أن الديمقراطية يمكن أن تنجح في أي مجتمع، وليس فقط في المجتمعات الغربية، وبأن الجميع يستحقون فرصاً متساوية لبناء حياة أفضل لأنفسهم ولأبنائهم، وبأن كرامة الإنسان وفضيلة التسامح جديرتان بالاحترام، ودخل الأردن منذ ذلك الحين مرحلة تحالف استراتيجي يزداد قوة وصلابة كلما تعاقبت الادارات الأردنية والأمريكية.

ففي عام(1949) اقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ومنذ ذلك الحين كانت الولايات المتحدة مهتمة دائما بتقوية علاقاتها مع الأردن، ويرجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالأردن، نظراً إلى الأهمية الاستراتيجية للأردن في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، مما ساعدت على إقامة هذه العلاقة الثنائية في إطار العلاقات الدولية، والتي رجعت بدورها في إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية لإقامة المشاريع المساندة لدعم الأردن، كمشروع النقطة الرابعة الذي تم إبرامه في عام (1951) هو برنامج معونات تقنية أمريكي مخصص للدول النامية لاسيما لدول آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، وقد حظيت الأردن في إبرام اتفاقية هذا المشروع سبيل تحقيق الانتعاش الاقتصادي للأردن في مجال الانتاج والاقتصاد الكلي والموازنة العامة (العمرو، 2004).

وفي الستينيات من القرن الماضي ساعدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الأردن في بناء قناة الغور الشرقية والتي حولت وادي الأردن من صحراء إلى أرض زراعية، وبناء شبكة الطرق بين عمان والبحر الميت والتي مكنت المزارعين آنذاك من إحضار محاصيلهم للسوق (السواعي، 2003).

وقد أدى التطور الكبير في مستوى العلاقات حصل في عام (1974) على أثر زيارة الرئيس الامريكي الأسبق ريتشارد نيسكون إلى الأردن إذ تم الاتفاق على إنشاء لجان مشتركة ما بين البلدين، للإشراف على كافة أوجه التعاون في مجالات التجارة، التنمية الاقتصادية، والمعونات العسكرية والفنية لتمكين الأردن من المساهمة في عملية السلام لمنطقة الشرق الأوسط واستقرارها (القطعان، 2015).

وقد توجت هذه العلاقات سياسياً واقتصادياً بزيارات عديدة تبادلها مسؤولو الدولتين في فترات زمنية متعاقبة، تمخض عنها اتفاقيات أمنية وسياسية واقتصادية تم التوقيع عليها، عكست من خلالها ما يؤمن به الأردنيون والأمريكان من ضرورة التقارب والتعاون لتعزيز القدرات الاقتصادية للأردن (الحوراني، 2012).

وأبرز ما زاد في رسوخ وصلابة هذه العلاقة قدرة الأردن على مواجهة التحديات والنزاعات الدولية التي لا تصمد أمامها كثير من العلاقات، ومع هذا فقد ظلت العلاقة الأردنية الأمريكية ثابتة عبر السنين.

وعليه اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الأردن من الشركاء الرئيسيين في منطقة الشرق الأوسط منذ ستينيات القرن الماضي عندما اعتبرت الولايات المتحدة أن الأردن من الدول التي تنتهج نمط التبادل التجاري الحر وتحظى بمعاملة الدول الأكثر رعاية ضمن ترتيبات الاتفاقية العامة للتعرفة التجارية (الجات)، ووضعت المنتجات الأردنية المصدرة للولايات المتحدة على القائمة الخاصة بأقل التعرفات الجمركية المفروضة على مستورداتها دون الطلب من الأردن أن يماثل نفس المستوى من المعاملة للمنتجات الامريكية المصدرة للأردن مما حدا بالولايات المتحدة منح الأردن معاملة تفضيلية من خلال النظام المعمم للأفضليات في فترة سبعينيات القرن

الماضي حين تم إدخال أكثر من أربعة آلاف مادة إلى الأراضي الامريكية دون تعرفه جمركية. (الحوراني، 2012).

3.2.2 البعد الاقتصادي للعلاقات الأردنية الأمريكية:

أصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية، تقوم على مفاهيم عدة من التعاون والاعتماد المتبادلين، والمصالح المشتركة، وعولمة الاقتصاد، ولم تعد العلاقة تبعية بالمفهوم السائد سابقاً، فالمؤسسات والمنظمات والشركات المتعددة الجنسية وغير ذلك، ما هي إلا دلالة على أن التعاون الاقتصادي هو: " أفضل السبل للتقدم، وأن العلاقة بين الدول لم تعد حصريه، وأن أي دولة لا تستفيد من تقدم الدول المجاورة لها اقتصادياً أو سياسيا هي دول منكمشة على نفسها ولا تسير في الركب (عواد، 2006).

وقد ازدادت علاقات الأردن الاقتصادية والتجارية مع الولايات المتحدة الامريكية خلال السنوات الاخيرة نتيجة دخول اتفاقيتي (QIZ) و(FTA) حيز التنفيذ، وتحتل هذه العلاقات أهمية خاصة بالنسبة للأردن كونها تمثل محوراً مهماً للتجارة الخارجية الأردنية، خاصة وان الأردن يعتبر من الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط (الهنداوي وذياب، 2006).

وقد أتخذت العلاقات الاقتصادية الأردنية الأمريكية منحاً جديداً، حيث نمت وتطورت في آفاق أوسع إذ وضع صانع القرار جل اهتمامه لتحقيق الأهداف التالية:

1. توفير العيش الكريم للمواطن الأردني.
2. وبذل الجهود الممكنة لجلب استثمارات أجنبية إلى الأردن من شانها زيادة نسبة النمو في الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للأردنيين.

وقد ترجمت توجهات صانع القرار (العاهل الأردني) في هذا المضمار بلقاءات عديدة مطولة مع رجال الأعمال الأمريكيين وقام بتوضيح ما هو متوفر في الأردن من بيئة استثمارية جاذبة، وقد بلغت العلاقات الاقتصادية الأردنية الأميركية أوجها عند تطبيق اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين في أواخر العام 2001 والتي كانت ثالث اتفاقية تجارة حرة توقعها أميركا على المستوى الدولي والأولى على مستوى الوطن العربي، وكانت هذه الاتفاقية إحدى أهم النتائج التي حققتها علاقات الأردن بالولايات المتحدة بهدف تحقيق ما يلي(الهنداوي وذياب، 2006):

1. تعزيز أواصر التعاون والصداقة بين الطرفين.
2. ولتحقيق مستوى معيشة متقدم للمواطن الأردني.
3. وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار ورفع القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد أسهمت الاتفاقية خلال اقل من سبع سنوات في إحداث تحول في الميزان التجاري الأردني مع الولايات المتحدة من عجزه الذي قدر بـ 244 مليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى فائض مقداره 700 مليون دولار في عام 2007، إذ كان لتنفيذ بنود الاتفاقية أثرا ملموسا في زيادة وتعزيز نوعية وتنافسية المنتجات الأردنية أمام السوق الأمريكية والعالمية.

4.2.2 البعد السياسي في العلاقات الأردنية الأمريكية:

للعلاقات الأردنية–الامريكية أبعاد سياسية مهمة ساهمت في انطلاقها نحو الافاق الرحبة، اذ يأتي بُعد تحقيق المصلحة الوطنية في مقدمة أهداف السياسة الخارجية الأردنية، وقد تطلب هذا البُعد اقامة علاقات قوية ومتينة مع دولة كالولايات المتحدة الامريكية من اجل ضمان الحصول على الدعم السياسي والاقتصادي والامني، ونظر الأردن الى ذلك البعد من خلال

المميزات التي تتوافر فيه والتي تعد من العوامل المهمة التي تؤثر في علاقته مع الولايات المتحدة الامريكية، المتمثلة بالاتي(الفايز، 2013):-

1. **البعد الجغرافي:** يلعب المتغير الجغرافي من حيث الموقع والمساحة والموارد الاقتصادية الاولية وتأثير الظروف المناخية دورا مهما على توجهات السياسة الخارجية بشكل ايجابي او سلبي على حد سواء.
2. **البعد السكاني:** يعتبر المتغير السكاني من العوامل الرئيسية التي تؤثر ايجابا او سلبا على تحقيق او عدم تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول وذلك من خلال دعم او تحجيم القرار السياسي الخارجي للدولة.

ولكي تحقق الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها القومية بحثت عن بناء علاقات صداقة وتعاون مع دول متعددة في المنطقة وكان الأردن أحد تلك الدول، الذي ظهر الاهتمام الامريكي فيه مع نهاية العقد الرابع في القرن العشرين، حيث أقيمت علاقات ودية بين البلدين لاعتبارات عديدة يأتي في مقدمتها ما يأتي (نهار،1997):

1. **البعد الجيوستراتيجي:** نظراً لوقوع الأردن في قلب مناطق الصراع، الأمر الذي جعله يصبح مدار اهتمام القوى الاقليمية الرئيسية المحيطة به، والقوى العالمية الكبرى التي لها مصالح حيوية في المنطقة خصوصا الولايات المتحدة.

2. **موقع الأردن المتميز:** نظراً لوجود الأردن في قلب منطقة الشرق الاوسط ومكانته في النظام الاقليمي العربي الذي جعله حلقة الوصل بين الاقطار العربية، فإن تجاوزنا المنظور الفكري القومي إلى الواقع العملي نجد أن الأردن يقع بين دول عربية تفوقه قوة من حيث العنصر السكاني والعسكري والاقتصادي وتختلف معه فكرياً، فكل دولة من دول الجوار الجغرافي للأردن العربية مثل سوريا والسعودية والعراق والدول الغير

عربية مثل الكيان الصهيوني لكل منهما تصوراتهما الفكرية وسياستها الخارجية وأهدافها التي قد لا تتلاقى مع أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الأردنية.

ولقد قام الأردن بعدة نشاطات جعلته محط احترام دولي منها اتباعه لسياسة الاعتدال ومساهمته بالعديد من النشاطات الانسانية العلمية والطبية وحفظ السلام والأمن في المنطقة العربية وبدول الصراع، وعند تتبع تحركاته السلمية نجد أن له مثلاً في أكثر سبع مستشفيات في مناطق الصراع وأكثر من (40) الف عسكري في قوات حفظ السلام الدولية (الندوة الفكرية التي اقامها مركز الرأي للدراسات في 14 تشرين الثاني 2008).

اما بالنسبة للولايات المتحدة فلقد نظرت الى الأردن من خلال ما يمكن له ان يؤديه من دور في توفير بيئة أمنية مناسبة لها خاصة بعد أن ازداد اهتماماتها بالمنطقة وتحديداً في منطقتي الشرق الاوسط والخليج العربي نتيجة لموقعها الاستراتيجي واحتوائها على أكثر من (65%) من احتياطي نفط العالم (جوهر، 1998).

5 .2.2 أنواع المعونات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للأردن

تعددت المعونات الاقتصادية بحسب القطاعات الموجهة إليها، ومن أبرز أنواع المعونات الاقتصادية في الأردن ما يلي (أبو عليم، 2017)

1. معونات لدعم الميزانية تقوم الولايات المتحدة بدعم الميزانية الأردنية عن طريق تقديم معونات اقتصادية على شكل منح لدعم الميزانية من خلال برنامج التمويل النقدي، حيث تقدم الحكومة الأمريكية على تمويل الحكومة الأردنية بالعملة الأجنبية وذلك لتخفيض الدين الحكومي الخارجي، وتغطية العجز في الميزان التجاري الأردني وتعزيز موقف

الحكومة الأردنية التبادلي من العملات الصعبة، وكذلك معالجة المشاكل الاقتصادية إن وجدت والاختلالات في الميزانية العامة.

2. معونات لدعم المشاريع: المعونات الاقتصادية الأمريكية التي يتلقاها الأردن لدعم المشاريع تتمثل ما يلي:

أ. معونات لتشجيع الفرص الاقتصادية: تهدف المعونات الاقتصادية الأمريكية إلى إبقاء الأردن في مسار النمو والتنمية وزيادة فاعلية القطاع الخاص ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل إيجاد مناخ استثماري جيد في المنطقة وتوفير فرص عمل للأردنيين لتحسين المستوى المعيشي لهم وتوسيع الفرص الاقتصادية.

ب. معونات لدعم إدارة مشاريع المياه: تحرص الولايات المتحدة على دعم قطاع تطور في الأردن كون المملكة الأردنية تعاني من نقص في هذا القطاع كونه يدعم تطور القطاع الاقتصادي ونقص المياه ويعتبر من أهم المشاكل التي قد تواجه التطور الاقتصادي في البلد وتسعى من خلال تقديم المعونات إلى تطور البنية التحتية وإصلاح قطاع وإدارة المياه والمحافظة عليها بالإضافة إلى تطوير البرامج التوعوية على المستوى المنزلي والمؤسسي والصناعي.

ج. فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية معونات لتطوير قطاع المياه أكثر من القطاعات الأخرى في الأردن حيث بلغت قيمة المعونات الأمريكية في قطاع المياه منذ عام 2000م ما يقارب (700) مليون دولار حتى عام 2014م ففي عام 2010م قدمت الحكومة الأمريكية خلال مؤسسة تحدي الألفية الحكومية منحة للأردن بقيمة (275) مليون دولار من أجل تنفيذ مشاريع مهمة وحيوية تعنى بالمياه والصرف الصحي في محافظة الزرقاء ولا يزال العمل قائما على تنفيذها. حيث تتم المعونات من خلال إدارة المصادر المائية وبناء محطات لمعالجة المياه وتكريرها لاستخدامها لأغراض الزراعة

وأيضا إنشاء وتطوير شبكات المياه من خلال زارا ماعين، مشروع محطة تنقية جنوب عمان، مشروع إعادة تأهيل شبكات المياه في عمان، مصادر المياه في المملكة (وكالة الأنباء الأردنية بترا، 2014).

د. معونات لدعم قطاع الزراعة: تسعى الولايات الأمريكية لدعم التنمية الزراعية في الأردن وذلك لتخفيف الأعباء الاقتصادية التي يعاني منها الأردن من خلال إنشاء مراكز البحوث والتوسع الزراعي ودعم برامج الإرشاد الزراعي وتنفيذ البحوث الزراعية المختلفة واستثمار المناطق الجافة والمرتفعة التي ساهم استثمارها بإدخال تكنولوجيا الأراضي الجافة المتطورة والجديدة وإحداث تطور ايجابي بالزراعة عبر السنيين (وكالة الأنباء الأردنية بترا، 2015).

ه. معونات لدعم قطاع الصحة: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر جهة مانحة للقطاع الصحي في الأردن إذ عمدت على توفير ما يقارب (445) مليون دولار أمريكي بين 2000-2015م إذ يهدف برنامج المعونات الصحية للأردن إلى تطوير قطاع الصحة من حيث تنفيذ عدة برامج صحية تساعد في تنمية قطاع الصحة، ونفذت برامج الصحة الإيجابية وصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة وتحسين برنامج الأمومة والطفولة ودعم المراكز الصحية والمستشفيات العامة بالمعدات الفنية والأثاث اللازم لتسهيل عملية الخدمات للمواطنين.

و. معونات لدعم قطاع التعليم: يسعى الأردن جاهدا لتطوير التعليم في المملكة من بدأت الشراكة بين الأردن والولايات المتحدة لتحسين وتطوير القطاع التعليمي الأردني

ز. ومن البرامج التي حققها المعونات الأمريكية في الأردن: برنامج تعزيز نظام العام من خلال استخدام معايير الضمان والجودة لتعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على تطوير البيئة وتحسين نتائج التعليم وتعزيز كفاءة المعلمين والمربين من خلال الدورات التدريبية

والإرشادية لتحسين مستوى الأداء كذلك تطوير الشراكة الدائمة بين القطاعين العام والخاص.

ح. معونات لدعم قطاع السياحة: يعد قطاع السياحة من أكبر قطاع اقتصادي في الأردن إذ يساهم بأكثر من (14%) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد كما إنه يعد ثاني أكبر قطاع يجني العملات الصعبة عدا إنه أكبر مساهم في توفي فرص العمل للذكور والإناث، فمن خلال المشروع الأول في الأردن سياحة (2005–2008م) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID حيث عملت الوكالة على تحريك أكثر من (90) مليون دولار أمريكي لدعم السياحة وبعد النجاح الذي حققه المشروع الأول أنشئ الثاني مشروع تطوير السياحة (2008–2013م) الذي تم من خلاله العمل على رفع مهارات الالاف من هذه الفترة ب (500) مليون دولار أمريكي ومن ثم ومشروع السياحة المستدامة (2013–2015م) وذلك من أجل تحسين النمو الاقتصادي المحلي. وتعزيز دور هيئة تنشيط السياحة الأردنية والترويج للسياحة من خلال التعاون مع القطاع الخاص (usaid.gov).

المبحث الثالث

الدراسات السابقة

1.3.2 الدارسات العربية:

1) **دراسة أبو عليم (2017) بعنوان: أثر المساعدات الأمريكية للأردن على صناعة القرار الخارجي الأردني 1999-2015.** هدفت هذه الدّراسة إلى توضيح أثر المساعدات الأمريكية للأردن بنوعها وحجمها في صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني وبيان انعكاس ذلك على الداخل والخارج العربي وعلى الاستقرار الإقليمي في المنطقة، واستخدمت الباحثة لإجراء هذه الدّراسة منهج صنع القرار ومنهج تحليل النظم، وأظهرت نتائج الدّراسة بأن هنالك علاقة اقتران طردية بين نوع وحجم المعونات الأمريكية للأردن وتوجهات صانع القرار السياسي الأردني لتتوافق مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

2) **دراسة الزيود وابو السندس،(2012).بعنوان: تقييم أثر اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية في حجم التبادل التجاري بين البلدين.** هدفت هذه الدّراسة إلى تقييم أثر اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية في حجم التبادل التجاري بين البلدين، وتوصلت نتائج الدّراسة إلى أن الصادرات الأردنية إزدادت إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمعدلات نمو مرتفعة خلال الفترة 2001-2008 أي ما بعد تطبيق بنود الاتفاقية، وكذلك تراجعت المستوردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية بعد سريان الاتفاقية، وعليه اصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر وأهم شريك اقتصادي بالنسبة للأردن.

3) **دراسة المساعيد،(2008).بعنوان: أثر الاتفاقيات الأردنية – الأمريكية على نمو الاقتصاد الأردني.** هدفت هذه الدّراسة إلى اختبار تأثير صادرات الأردن إلى الولايات

المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقية المدن الصناعية المؤهلة واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية على النمو الاقتصادي في الأردن. وكذلك اختبار "فرضية الصادرات – تقود النمو على الاقتصاد الأردني خلال فترة "(1990–2005) وقد توصلت نتائج الدّراسة إلى أن هناك تأثيرات إيجابية قصيرة الأمد وطويلة الأمد للصادرات الأردنية الكلية وللصادرات الأردنية بموجب هاتين الاتفاقيتين على النمو الاقتصادي في الأردن. وقد أشارت النتائج كذلك إلى أن الصادرات الأردنية تقود النمو الاقتصادي، وهو ما يبرهن على مواءمة الاقتصاد الأردني لفرضية الصادرات تقود النمو.

4) **دراسة الشويكي(2006) بعنوان: العلاقات الأردنية الأمريكية (1956–1998).** هدفت هذه الدّراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات الأردنية الأمريكية خلال هذه الفترة الزمنية الممتدة من (1956–1998) وقد تناول فيها الباحث الإطار النظري للعلاقات بين البلدين، وأسباب اهتمام الولايات المتحدة بالأردن وأثرها على الجوانب السياسية والاقتصادية للأردن، كما تتبعت هذه الدّراسة تطور مفهوم المعونات الأمريكية للأردن، وقد استخدمت هذه الدّراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وقد أظهرت نتائج الدّراسة بوجود أثر طردي بين تحسين العلاقات وزيادة المعونات، وأثر إيجابي للمعونات الأمريكية على الاقتصاد الأردني.

5) **دراسة السواعي(2003) بعنوان: محددات العلاقات الخارجية في الأردن 1973–2000.** هدفت هذه الدّراسة إلى تحليل الميزان التجاري وبيان خصائص قطاعي التصدير والاستيراد، من حيث التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي، ودرجة التحرر الاقتصادي، وبيان أثر الصادرات على النمو الاقتصادي الأردني، وكذلك تقدير دالة الصادرات ودالة المستوردات على المستوى الكلي والجزئي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

المصححة كليا. وتوصلت الدّراسة إلى عدة توصيات، منها الاهتمام بالصناعة الأردنية وتحسين نوعية المنتجات لخلق وضع تنافسي لزيادة حجم الصادرات والالتزام بمعايير الجودة، وزيادة أوجه التعاون الاقتصادي العربي والعمل على التكامل الاقتصادي العربي، والإسراع في تطبيق اتفاقية السوق الحرة العربية الكبرى في هذه المرحلة وذلك لتوسيع الأسواق أمام الصادرات الأردنية، والتوسع في إقامة الصناعات المرتبطة بالفوسفات والبوتاس، وتنمية الحس الوطني تجاه استهلاك المنتجات المحلية.

2.3.2 الدراسات الأجنبية:

1) دراسة الفايز (Elfayez,2010) بعنوان: The Impact of Foreign Aid on Jordanian Economic Development and Policy-Making(2000-2010)
تأثير المعونات الخارجية على الاقتصاد الأردني وتطور صنع السياسات (2000–2010).

هدفت هذه الدّراسة إلى التعرف إلى دراسة المعونات الأمريكية وتأثيرها الاقتصادي على الأردن، كما بحثت هذه الدّراسة مدى اعتماد الأردن اقتصادياً على المعونات الأمريكية وتأثير هذا الاعتماد على تشكيل وتطور الاقتصاد الأردنية، كما بحثت هذه الدّراسة في أهمية مساعدة الولايات المتحدة وضرورتها للحفاظ على النظام الداخلي والخارجي للأردن، وقد توصلت هذه الدّراسة بوجود تأثير إيجابي لتدفق المعونات المالية الأمريكية، على الأردن كما أنه هنالك أثراً إيجابياً في صنع السياسات الخارجية والدولية.

2) دراسة (2011) (Relations' with the united states) العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

هدفت هذه الدّراسة إلى التعرف على الالتزامات بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، والتعرف إلى أثر المعونات التي تقدمها الولايات المتحدة ومساهمتها في تجهيز وتدريب القوات

العسكرية على الأردن واستقراره، وقد استخدمت هذه الدّراسة المنهج الوصفي، وقد أظهرت النتائج بوجود أثر بشكل كبير للمعونات الأمريكية في إحداث انعاش اقتصادي الحفاظ على الأمن القومي في الأردن.

3) دراسة (Terrill, 2008) بعنوان: Jordanian National Security and The Future of Middle East Stability الأمن القومي الأردني ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط.

هدفت هذه الدّراسة إلى بيان أهمية الأردن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كحليف لها ودور الولايات المتحدة في الحد من المشكلات الاقتصادية التي يتعرض لها الأردن، واعتمدت الدّراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج الدّراسة إلى أن هنالك أهمية استراتيجية لموقع الأردن في قلب الشرق الأوسط وتأثيره على صانع القرار السياسي الأردني بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

3.3.2 ما يميز الدّراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدّراسة عن الدراسات السابقة من أن هذه الدّراسة تناولت مجالين لقياس هذه الدّراسة وهما المؤشر الأول والمتمثل بالدور الاقتصادي والذي من خلاله سيتم قياس دور المعونات الأمريكية على التنمية الاقتصادية في الأردن، المجال الثاني والمتمثل بدور المعونات الاقتصادية في الجانب السياسي والذي سيقيس دور المعونات الأمريكية للأردن في مجال التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي خلال فترة الدّراسة.

كما تتميز هذه الدّراسة بأنها تتبع حالة المعونات الأمريكية للأردن من (1999–2016) والتعرض لهذه المعونات وحجمها ونسبها من خلال عرضها في جداول وتقديم تحليل وصفي لها، إضافة إلى استعراض أهم الاتفاقيات بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثالث

المعونات الأمريكية الأردنية ودورها في السياسة العامة في الأردن (1999–2016)

الفصل الثالث

المعونات الأمريكية الأردنية ودورها في السياسة العامة في الأردن

(1999-2016)

تمهيد:

تعتبر السياسة العامة للدول بمثابة توجيهات يسترشد بها الحكومات في اتخاذ القرارات في مختلف المراحل القصيرة والبعيدة المدى، وتغطي هذه التوجيهات أنواع مختلفة من القرارات الروتينية والتكتيكية والاستراتيجية حسب الأهمية والمعلومات المطلوبة.

ويشير مفهوم السياسة العامة إلى "خيارات الحكومة من النشاطات التي تخدم المصلحة العامة"، فيما نجد تعريف "روبرت ايستون" معبراً عنها بالعلاقة بين الدائرة الحكومية وبيئتها" إلا إن تعريف "توماس ديات" عبر عنها بأي عمل تمتاز الحكومة تنفيذه أو عدم تنفيذه، ولكن التعريف الأنسب حول مفهوم السياسة "جيمس اندرسون" والذي ركز من خلاله على الأمور التي أنجزت بدلا من الأمور المقترحة وهو تبني أسلوب عمل هادف يقوم بتطبيقه شخص أو مجموعة من الأشخاص لمعالجة مشكلة أو قضية تستدعي الاهتمام (محمد، 2000).

وعليه فإن السياسة العامة في الأردن هي بمثابة ضمان لمواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع الأردني وتقديم تحليلات معمقة حول أبرز القضايا ذات العلاقة والتي تواجه صانع القرار وراسم السياسات في نواحي مختلفة لإحداث التغير في المجتمع والتنمية السياسية والاستقرار السياسي.

المبحث الأول

المعونات الأمريكية ودورها في تنفيذ السياسة الأمريكية في الأردن

يحتل الأردن موقعاً استراتيجياً وحيوياً بالنسبة للشرق الأوسط، أدى إلى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية فيه، وللوصول إلى المعونات الأمريكية ودورها في تنفيذ السياسة الأمريكية في الأردن، تم أولاً تناول عوامل الإهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية عموماً وبالأردن على وجه الخصوص، ومن ثم تنفيذ السياسة الأمريكية في الأردن.

1.1.3 عوامل الإهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية عموماً وبالأردن على وجه الخصوص

أنبثق اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالأردن نظراً لنشأته الحديثة التي جاءت متأثرة بالمعطيات التي سادت على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث تلاقت إرادة ائتلاف الشعب الأردني في إنشاء كيان سياسي خارج عن قبضة الدول المستعمرة أو المحتلة(الخطايبة،2002).

وفي الوقت الذي برزت فيه الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى على الصعيد العالمي، وفي الوقت الذي عملت فيه الأردن على الإهتمام بعملية السلم والسلام الدوليين، برز اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في الأردن، واتخذتها كحليف إقليمي لها لحصر النفوذ السوفييتي واحتواء انتشار الشيوعية"، وذلك عندما كانت للشيوعية امتدادات افقية مؤثرة (أبو هزيم،2004).

ومن أهم العوامل التي أدت إلى الإهتمام الأمريكي بالأردن ما يلي:

1. أولت إدارات الولايات المتحدة الأمريكية على مر السنوات أهمية خاصة بالمنطقة العربية على وجه العموم وبالأردن على وجه الخصوص، وذلك نظراً لأهمية أمن المنطقة، الأمر الذي استدعى من الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن سبل للتعاون

فيما بينها وبين المنطقة العربية، إذ اعتبرت أن أمن الشرق الأوسط يعتبر عنصراً من عناصر السياسة الخارجية الأمريكية وأنه يرتبط ارتباطاً وثيقا بالأمن القومي الأمريكية، ونتيجة لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية ببناء إطار مؤسسي للتعاون مع دول المنطقة في هذا المجال.(المشاقبة، 1998: 306)

2. جاء تركيز الولايات المتحدة الأمريكية في بناء علاقات مع الأردن، وذلك لأهمية الأردن الاستراتيجية ولموقعها الذي يتوسط قارتي آسيا وأفريقيا وذلك بتحقيق الأهداف التالية (United States Security, 1995:6):

أ. محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية لخلق أوضاع ملائمة وظروف مناسبة للاستمرار تدفق النفط إليها.

ب. توفير البيئية الإقليمية التي تضمن فيها وجود عسكري عسكريا دائم في المنطقة، وهذا ما أكدته وزارة الدفاع الامريكية على ضرورة الحصول على النفط وبأسعار مستقرة، في تقريرها الصادر عام 1999، والذي ينص على "ان ضمان استمرار امدادات النفط دون عوائق وبأسعار مستقرة، في النفط دون عوائق وبأسعار مستقرة يمثل المصلحة القومية العليا للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وتزامناً مع الموقف الأردني المؤيد للسياسات الغربية مع مبدأ ايزينهاور الذي يخول الإدارة الأمريكية صلاحيات التعاون مع دول منطقة الشرق الأوسط، ومع موقف القيادة الأردنية في زمن المغفور له الملك حسين بن طلال الذي سعى إلى توسيع السياسة الخارجية الأردنية، وبناء علاقات وطيدة مع دول العالم، نالت الأردن نظرة إيجابية من الإدارات الأمريكية التي من شأنها أن تساهم في تحسين الاوضاع الاقتصادية للأردن، في الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة

الأمريكية الحد من نفوذ الشيوعيين، الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة إلى التصريح بأنها ترفع يديها الى الملك حسين في تبادل العلاقات الدبلوماسية فيما بين الأردن والولايات المتحدة.(أبو هزيم، 2004)

ومن هنا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية التقديم المعونات الاقتصادية والسياسية للأردن، كما أخذت الإدارات الامريكية المتعاقبة اهتماماً خاصاً بتسليح وتدريب القوات المسلحة .

2.1.3 المعونات الاقتصادية كآلية لتنفيذ السياسة الخارجية الامريكية:

يعتبر تحقيق الأهداف السياسة الخارجية هو عبارة عن: استخدام مجموعة من الأدوات، وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة له، وأنه بدون توفر تلك الموارد يصبح من الصعب تحقيق أهداف السياسة الخارجية، إذ تلعب أدوات السياسة الخارجية دوراً هاماً في فقط تحقيق أهداف الدولة الخارجية، كما تعتبر عاملاً مؤثراً في مسيرة السياسة الخارجية، وكأحد محددات تلك السياسة، ان توفر اداة أو أكثر للسياسة الخارجية يغري باستعمالها بدرجة أكبر من الدول التي قد لا تتاح لها الأدوات (السيد، 1989).

وتستخدم أدوات السياسة الخارجية التي تنفذها الدول العظمى، سواء كانت أدوات اقتصادية أو دبلوماسية، في صياغة وتنفيذ سياسات الدولة، فبينما تنصرف الموارد الى الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية، فإن المهارات البشرية تنصرف الى المقدرة على اداء بعض الوظائف التي تنطوي على المعرفة والممارسة، كقيادة الجيوش والتفاوض الدولي وغيرها (Amawi,1995).

ويشير أبو هزيم (2004) إلى أن هيرمان قد قسم أدوات السياسة الخارجية الى ثمان ادوات محددة هي: الأدوات الاقتصادية، الأدوات العسكرية، الأدوات الدبلوماسية، الأدوات الاستخبارية، الأدوات الرمزية، الأدوات العلمية والتكنولوجية، الموارد الطبيعية.

ومن هنا ويمكن الاستدلال على أن الولايات المتحدة مارست سياستها الخارجية من خلال ما يلي:

- استخدام جميع أدوات السياسة الخارجية تقريباً، معتمدة على التفوق العسكري الكاسح، والتفوق الواضح في القوة الاقتصادية.
- تعزيز لأدوار عناصر اخرى في القوة الامريكية، مثل عناصر الاستخبارات والقوة الكامنة، وادوات الاعلام والقوة الناعمة.
- تطوير اداة المساعدة الاقتصادية، بتوجيهها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الامريكية.

وعليه فإن الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة هي بمثابة المقدرة الاقتصادية على الأنشطة التي تستخدم للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو أية وحدات دولية أخرى، والتي تستغل استغلالاً صريحا او ضمنيا في السياسة الخارجية – وتشمل تلك الانشطة انتاج وتوزيع واستهلاك البضائع الخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها، ومن امثلة تلك الانشطة اعطاء وطلب المعونات الاقتصادية، والتفاوض حول تنفيذ المعاملات التجارية، والتعريفية الجمركية، وادوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، واعطاء افضليات تجارية ، مثل الدولة الاولى بالرعاية (مقدادي، 2004).

وتعترف السلطات الامريكية بأن هذه المعونات ساعدت في وجود قوي للولايات المتحدة في أوروبا في مرحلة الحرب الباردة، وفي فتح اسواق للصادرات الامريكية، وبناء المؤسسات الرأسمالية الديمقراطية ، حيث شكل مشروع مارشال لمساعدة اوروبا الذي تبنته امريكا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اضخم مشروع معونات في التاريخ الحديث (William, 1985).

وعليه اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية المعونات الاقتصادية كأداة لإحكام سيطرتها على زيادة تبعية الدول المثقلية لها والجيوش التابعة لها، لدى الدول التي تعد مصدرا للمواد الأولية ، وسوقا نشطا لمنتجاتها.

وتسعى الولايات المتحدة الى تقديم المعونات وفقا لسياستها الخاصة، كما تسعى الى الربط بين هذه المعونات وأهداف سياستها الخارجية وتسعى لممارسة نفوذها على الدول المثقلية، والتركيز على الدول ذات الاهمية الاستراتيجية ، لقد اكد الرئيس كندي على اهمية المعونات الخارجية للولايات المتحدة ، واذا كان الكونجرس سينكر الوسائل المطلوبة لإدارة هذه السياسة فيجب عليهم ان يعرفوا انهم يهدوون بشكل كبير قدرتي على حماية المصالح الوطنية. (أبو هزيم، 2004)

ومما تقدم يمكن تلخيص أبعاد الولايات المتحدة الأمريكية في تقديمها للمعونات الاقتصادية للأردن على وجه الخصوص ولمنطقة الشرق الأوسط على وجه العموم بما يلي:

1. تفعيل الدور الدولي الأمريكي وتعزيز أمنها.
2. الوصول إلى الأسواق العالمية ومصادر الطاقة والمعادن الاستراتيجية.
3. تنفيذ السياسات العسكرية والسياسية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي.

4. احتواء الانظمة والحركات السياسية المعادية لأمريكا.

5. فتح المجال للوصول للمواد الاولية.

6. زيادة اعتماد الدول المتلقية على اسواق وسلع الولايات المتحدة والدول المتقدمة الاخرى.

7. ضمان مكاسب اقتصادية لاستثماراتها الخارجية.

8. تتمتع بعض الدول المتلقية بأهمية استراتيجية كموقع جغرافي او لديها ثروات.

9. قد تستخدم المعونات لإيجاد انظمة اجتماعية واقتصادية تخدم الانظمة السياسية في الدول المتلقية وتعمل على استمراريتها.

المبحث الثاني

المعونات الأمريكية ودورها في الاستقرار والاصلاح السياسي في الأردن

1.2.3 الاستقرار والاصلاح السياسي في الأردن

يُعد الاستقرار الاقتصادي متطلبا أساسياً للتنمية السياسية والاقتصاد، حيث أن الظروف السياسية والاجتماعية تلعب دوراً حاسماً في اعاقة او تسهيل التقدم، ومن ثم فهم التنمية على أنها حالة النظام السياسي التي قد تسهل النمو الاقتصادي، والإصلاح والاستقرار السياسي.

تعرف عملية الاصلاح السياسي على انه عملية تعديل وتطوير جذري في شكل الحكم والعلاقات السياسية والاجتماعية داخل الدولة في اطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة، وبذلك تطوير وفعالية النظام السياسي في بيئة المحيط داخليا واقليميا ودوليا (وهبان، 2000).

ويشير مفهوم الاستقرار السياسي إلى مدى الاستقرار الداخلي في الدولة مدى تماسك فئات المجتمع داخل هذه الدولة، وترابطهم فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين السلطة من جهة أخرى، وبين مؤسسات هذه السلطة من جهة ثالثة، ترابطاً عضوياً يكفل وقوف هذه الدولة ومجتمعها أمام التقلبات والمتغيرات المختلفة كوحدة متماسكة. وفي حال توفر ذلك في دولة معينة فإننا نقول عن هذه الدولة أنها تتمتع بوحدة وطنية. والوحدة الوطنية – كما هو معروف – هي أساس وجود واستمرار الدولة، فالدول التي تفقد أو تتعرض وحدتها الوطنية للاهتزاز تزول أو تهزم (القطارنة، 2006).

وقد عملت القيادة الأردنية منذ تسلم الملك عبدالله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية منذ عام 1999م الى 2016م على توفير وتهيئة متطلبات التنمية السياسية والاستقرار السياسي،

والعمل على عودة الحياة البرلمانية الحزبية، ابتداءً من تجميد الأحكام العرفية ثم إلغاؤها، وإصدار قانون الأحزاب السياسية، وقانون المطبوعات والنشر، والعديد من القوانين، من منطلق عصري لبداية مرحلة جديدة، تتوفر فيها جميع أجواء الإصلاح السياسي التي تتناسب مع جميع شرائح المجتمع الأردني.

وقد بدت الفرصة في المشهد السياسي هي أكبر من أي وقت مضى في ما يتعلق بإنجاز حزمة تغييرات مطلوبة وشبه متفق عليها في الحياة السياسية المحلية، فكل أسباب نجاح عملية التغيير متوفرة او متاحة ويعني ذلك عمليا أن الفشل في مهمة الإصلاح السياسي والتغيير الاجتماعي بعد الآن لا يوجد ما يبرره بشرط ان تأخذ التجربة مداها اللازم لتهيئة البنية التحتية للإصلاحات التي باتت معروفة للجميع"(المشاقبة، 2012).

2.2.3 دور الولايات المتحدة في الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً هاماً في دعم عجلة الإصلاح السياسي في الأردن نظراً لطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية الوثيقة بين البلدين، فمن خلال المعونات الاقتصادية والعسكرية والتعاون الاستراتيجي والتبادل التجاري التي أسهمت بشكل مباشر في الحفاظ على أمن الأردن واستقراره (شقير، 2006).

إذ يعتبر الأردن مثالاً على إحجام الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع الإصلاح السياسي في الأردن، نظراً لأن الأردن يمثل حليفاً استراتيجياً يمكن الاعتماد عليه، إضافة إلى التعاون العسكري بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أبرز الوسائل التي لجأت إليها الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع النظام الأردني على إجراء نظام سياسي منفتح هي المعونات الاقتصادية والعلاقات التجارية، حيث أن الأردن يعتمد بشكل مباشر على المعونات من الولايات المتحدة، ومن أجل تحقيق الاستقرار السياسي في الأردن تم ربط هذه المعونات بالتقدم الملموس في العملية الديمقراطية (شقير، 2006).

وعليه كافأت الولايات المتحدة الأمريكية الأردن على دوره كدولة حليفة وشريكة في عملتي السلم والسلام، بتقديمها المعونات الاقتصادية والعسكرية، ومن ابرز ما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية للأردن في سبيل تحقيق الاستقرار والإصلاح السياسي في العام 2006 بدخول الأردن إلى برنامج تحدي المعونات الخاص بمؤسسة تحدي الألفية، والذي من خلاله تم تقديم (25) مليون دولار أمريكي كمعونة للأردن لتعزيز الإصلاح السياسي، وذلك اعتماداً على ثلاثة مؤشرات هي (الحقوق السياسية، الصوت والمحاسبة، السياسة التجارية) ومن هنا قامت الأردن بجملة من الإصلاحات السياسية تتجلى فيما يلي:(وزارة التنمية السياسية، 2006)

1. الحفاظ على الاستقرار السياسي والامن الوطني.
2. تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات الدستورية الثلاث(التنفيذية والتشريعية والقضائية).
3. ضمان مشاركة فاعلة لكل الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية.
4. اقتراح التعديلات التشريعية ذات العلاقة بالتنمية السياسية.
5. احترام الحريات والمساواة وتكافؤ الفرص.
6. ارساء قواعد الشراكة في مؤسسات المجتمع المدني وكافة فئات المجتمع الأردني.
7. مشاركة فاعلة للمرأة في مختلف الميادين وتعزيز دورها في الاحزاب والمجالس النيابية والبلدية والهيئات الخيرية.

الفصل الرابع

المعونات الاقتصادية الأمريكية ودورها في الاستقرار والنمو الاقتصادي في الأردن (1999-2016)

الفصل الرابع

المعونات الاقتصادية الأمريكية ودورها في الاستقرار والنمو الاقتصادي في الأردن (1999-2016)

تمهيد:

يعد الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاد العالمي ويرتبط به كافة المستويات الإقليمية والدولية من خلال ما يجري من متغيرات اقتصادية خارجية متمثلة بالتجارة الخارجية والحوالات والمعونات والعمالة والاستثمارات الخارجية المباشرة والسياحة، ومما لا شك فيه ان هذه المتغيرات بشكل واضح على الاقتصاد الأردني من خلال تأثيرها على الناتج القومي الإجمالي وبالتالي على الدخل الفردي. ولذا فقد أصبح الاقتصاد الأردني مرآة واضحة تعكس التقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية بشكل عام، والأسواق الإقليمية بشكل خاص (الحموري والقلعاوي 1999).

ونظراً لصغر حجم الاقتصاد الأردني فإنه أمام تحديات اقتصادية كثيرة كضعف الموارد الطبيعية وضعف القاعدة الصناعية وصغر حجم الإنتاج المحلي مما ادى إلى العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من بطالة وفقر ومديونية، وهذا الواقع فرض على الأردن القيام بتطبيق مجموعة من برامج التصحيح الاقتصادي خلال التوجه نحو اقتصاد السوق، وإجراء تغيير في دور الدولة الاقتصادي وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، الذي أدى إلى تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الرئيسية وخصخصة عدد من المؤسسات العامة وتطوير القوانين بشكل يساعد على تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وتطوير العلاقات الاقتصادية الأردنية العربية والدولية(ضمرة، 2013).

المبحث الأول

المعونات الاقتصادية الأمريكية للأردن (1999–2016)

2.1.4 طبيعة المعونات الاقتصادية الأمريكية للأردن 1999–2016

تمكنت الأردن في الفترة الممتدة من 1999–2016، من الحصول على معونات خارجية من منح وقروض ميسرة ومعونات فنية لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية وبما يتماشى مع الأولويات والخطط الحكومية في عدة قطاعات حيوية، خصوصاً المياه والصرف الصحي والتعليم والطاقة والصحة والبنية التحتية والطرق ودعم قطاعي الفقر والشباب وقطاع التمويل الميكروي وغيرها، بالإضافة إلى دعم الموازنة العامة، وذلك بهدف المساهمة في تعزيز النمو والتنمية المستدامة، حيث كان لهذه المعونات الأثر الواضح في دعم مسيرة الإصلاح والتحديث والتنمية على كافة الصعد.

وقد أدت المعونات الاقتصادية التي تقدمها عدد من الدول المستفيدة دورها في تحقيق هذه الأغراض، التي تلاقت بوجهة النظر الامريكية مع الجهود الأردنية القائمة على السير نحو التحول الديمقراطي، وتحسين ظروف البلاد الاقتصادية من خلال الشروع بتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي الداخلة ضمن عمليات التنمية السياسية الجارية في البلاد فضل عن العمل كشريك اقليمي وعالمي للولايات المتحدة الامريكية التي وجدت بأن الأردن يتمتع بموقع استراتيجي مهم ووضع داخلي مستقر، فقد قام الجانبان لتأسيس العديد من المؤسسات الرائدة كشريكي في التنمية منذ حوالي 60 عام (الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، 2011).

3.1.4 ماهية المعونات الاقتصادية الأمريكية للأردن 1999-2016

1.3.1.4 المعونات يتم تقديمها لدعم الموازنة العامة:

تقم الولايات المتحدة الأمريكية المنح كدعم مباشر لخزينة الدولة بحيث يتم من خلالها الإنفاق على المشاريع والبرامج التنموية الواردة في قانون الموازنة العام، أو أن يتم رصدها كمخصصات إضافية ضمن الموازنة العام لموازنات الوزارات التي ستقوم بتنفيذ مشاريع قطاعية معينة بعد أن يتم الاتفاق مع الجهات المانحة بشأنها، وتضم الجهات المانحة الرئيسة التي توفر المنح الموجهة لدعم الموازنة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، حيث تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمتابعة الإجراءات اللازمة لتوقيع الاتفاقيات وتحويل قيمة هذه المنح من الجهات المانحة وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية. علماً بأن المنح النقدية الموجهة لدعم الموازنة العام والمقدمة من الدول العربية الشقيقة للمملكة، يتم تحويلها مباشرة لوزارة المالية وتوريدها لحساب الخزينة العام (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2016).

2.3.1.4 المعونات التنموية:

وهذا النوع من المنح تتم إدارته من قبل الجهة المانحة والهيئات الدولية وغالباً ما يجري بشأن هذه المنح بشأنها إتفاق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية حول أوجه استغلالها لتمويل البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية، حيث يتم توقيع اتفاقيات التمويل الخاصة بها من قبل الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، علماً بأن إدارة هذه البرامج والمشاريع الممولة من خلال هذا النوع من المنح تتم بموجب الأنظمة والتشريعات المالية والإدارية المتبعة لدى الجهات المانحة، بالتنسيق الحثيث مع المؤسسات الحكومية المعنية وبالخضوع لرقابة ديوان المحاسبة والأجهزة الرقابية الوطنية ذات العلاقة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2016).

وقد سعت الولايات المتحدة الامريكية الى تحقيق عدد من الأهداف مقابل تقديمها للمعونات الاقتصادية الامريكية للأردن، مثل: احداث تغيرات تشجع على بناء قوى اقتصادية اردنية مستقرة في إطار التقرب للنظام الرأسمالي الدولي، بما يساهم في تدفق رؤوس الاموال لتسهيل عملية الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي (العمرو، 2004).

وأتاحت الفرصة امام اقتصاده للنمو من خلال النهوض للقطاع التجارة وتحسين الزراعة وانعاشها ، فضلا عن ايجاد فرص للتوسع في مجالات الاقتصاد كاملة من خلال العمل على تشجيع الاستثمارات الامريكية في الأردن وتشجيعه على اصدار التشريعات والقوانين التي تؤمن هذه الاستثمارات (الفايز، 2015).

كذلك إعادة بناء هياكل الانتاج والهياكل المؤسسية في القطاع الخاص ضمن الاقتصاد الأردني (العمرو، 2004).

لقد ساهمت العلاقات الاقتصادية الامريكية في الأردن للتطوير الخدمات الصحية والتعليم والاصلاح السياسي في الأردن. كما ساهمت تلك المعونات بالمساعدة في تحسين بيئة التعلم من خلال بناء المدارس وصيانتها، وتعزيز نوعية التعليم العام والتدريس ، وتشجيع التعلم عن بعض والتوسع في برامج تعليم الطفولة المبكرة وتطوير مهارات الانتقال من المدرسة الى العمل، بالإضافة إلى ذلك، بادرت الحكومة الأردنية بالقيام بإصلاح السياسي ببناء مجتمعا أكثر ديمقراطية.

4.1.4 حجم المعونات الأمريكية المقدمة للأردن خلال الفترة(1999–2016)م

الولايات المتحدة الأمريكية كشريك ثابت للأردن منذ عام 1949م (mfa.gov)، فهي تسعى للمحافظة على استقرار الاقتصاد الأردني ودعمه من خلال تقديم المعونات الاقتصادية له، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مانح للأردن بما نسبته حوالي (65%) من كامل

المنح والمعونات التي يحصل عليها الأردن من مختلف الدول، فقد بلغ إجمالي حجم المعونات الأمريكية الاقتصادية إلى الأردن ما يقارب (15) مليار دولار منذ بداية تقديم المعونات حيث خصص جزء من هذا المبلغ لدعم الموازنة الأردنية (economy.Jo, 2015)

والولايات المتحدة الأمريكية حريصة كل الحرص على استمرار الشراكة بينها وبين الأردن، وذلك لمواجهة التحديات الاقتصادية التي يتعرض لها في مجال الطاقة والمياه وتخطيها، كون ندرة مصادر الطاقة زادت من مديونية الأردن، فخسارة الغاز الطبيعي المصري فتح المجال أمام شركتين أمريكيتين رئيسيتين للطاقة المتجددة من أجل وضع خطط للاستثمار في الأردن وذلك من خلال إقامة مشروع توليد الطاقة الشمسية بقوة(20) ميجا واط في مدينة معان ومشروع إربد لتوليد (45) ميجا واط باستخدام طاقة الرياح.

يمكن بيان المعونات الاقتصادية الأمريكية للأردن من خلال مقارنتها مع المعونات الاقتصادية على وجه العموم ودورها في الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي، ومن خلال استعراض نسبة تأثيرها في الاقتصاد الأردني منذ عام 1999–2016 والجدول رقم (1) التالي يوضح ذلك:

الجدول (1)

نسبة المعونات الأمريكية المقدمة للأردن 1999 -2016 من أجمالي المعونات

الأعوام	إجمالي المعونات الأمريكية للأردن بالمليون دولار	إجمالي المعونات الخارجية بالمليون دولار	نسبة المعونات الأمريكية من إجمالي المعونات %
1999	221	419	%52.7
2000	275	515	%53.4
2001	228	540	%42.2
2002	128	394	%32.4
2003	248	687	%36
2004	1.069	1.720	%62.1
2005	333	501	%66.4
2006	323	675	%47.8
2007	255	680	%37.5
2008	516	719	%71.7
2009	513	1.374	%37.3
2010	478	704	%67.8
2011	635	1.130	%56.2
2012	472	3.051	%15.5
2013	552	2.632	%19.8
2014	633	1.256	%50
2015	454	1.384	%32.8
2016	323	485	%66.5

المصدر : البنك المركزي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

يبين الجدول (1) إجمالي المعونات المقدمة إلى الأردن، وإجمالي المعونات الأمريكية بالمليون دولار أمريكي حسب السنوات من عام 1999-2016م، النسبة المئوية للمعونات الأمريكية من إجمالي المعونات، حيث يبين بأن القيمة الإجمالية للمعونات في العام 1999 قد

بلغت 419 مليون دولار أمريكي، منها 221 مليون دولار مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية وبنسبة (52.7%) من إجمالي المعونات ، أما في العام التالي 2000 فقد بلغت قيمة المعونات الخارجية 515 مليون دولار منها 275 من الولايات المتحدة الأمريكية وبنسبة (53.4%) من إجمالي المعونات، أما في العام 2001 فقد بلغت نسبة المعونات الخارجية 540 مليون دولار منها 228 من الولايات المتحدة الأمريكية، وبنسبة (42%) من إجمالي المعونات، وبإمعان النظر في حجم المعونات الإجمالية في هذه السنوات نجد أن المعونات الأمريكية قد تراوحت ما بين (42-53%) من إجمالي المعونات بما يقدر بنصف المعونات المقدمة إلى الأردن.

أما في العام 2002 والذي بلحظ فيه انخفاض ملموس في حجم المعونات الإجمالية التي بلغت 394 مليون دولار وحجم المعونات الأمريكية التي بلغت 128 مليون دولار، نجد بأن نسبة المعونات الأمريكية منها قد بلغت (32.4%) ، وفي العام التالي 2003 والذي ارتفعت فيه نسبة المعونات الإجمالية إلى مليون دولار687 منها 248 مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية، نجد بأن نسبة المعونات الأمريكية من إجمالي المعونات قد بلغت (36%) ، كما قد ارتفع نسبة المعونات الاقتصادية الأمريكية للاردن في العام (2004) والتي بلغت (62.1%) كذلك في العام (2005) والذي بلغت فيه نسبة المعونات الأمريكية للأردن (66.4%) لتصل إلى أعلى نسبة معونات أمريكية من إجمالي المعونات الخارجية شهدها الأردن منذ عام 1999 إلى عام 2016، أما في العام (2004) فقد حصل الأردن على أكبر مبلغ للمعونة التي وصلت إلى 1.720 مليار وسبعمائة وعشرون مليون دولار أمريكي بنسبة وعليه يمكن ربط المعونات الاقتصادية الإجمالية والمعونات الاقتصادية الأمريكية التي تحتل الجزء الأكبر من المعونات بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي في الأردن.

وفي العام 2005 وبانخفاض قيمة المعونات الإجمالية التي بلغت 501 مليون دولار والمعونات الأمريكية التي بلغت 333 مليون دولار وتشير بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى أنه بلغ مجموع المعونات الثنائية 435.6 مليون دولار لتشكل ما نسبته (64%) من مجموع المعونات، وما نسبته (36%) هي معونات متعددة الأطراف. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2006)

وفي العام 2007 الذي بلغت فيه نسبة المعونات الاقتصادية 680 مليون دولار، منها 255 مليون دولار معونة الولايات المتحدة الأمريكية والذي بلغت فيه نسبة المعونات الأمريكية من إجمالي المعونات (37.5%) وقد أشارت بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي بأن المعونات الاقتصادية في هذا العام تم توزيعها حسب القطاعات إلى (دعم الموازنة العام بنسبة 36%)، (قطاع المياه، 12%)، (تعزيز الفرص الاقتصادية 5%)، (تطوير القدرات المؤسسية والحاكمية ما نسبته 2%)، (السياحة ما نسبته 7%)، (الصحة ما نسبته 8%)، (التعليم والتدريب المهني ما نسبته 12%)، (الفقر والتنمية المحلية، ما نسبته 7%) (أخرى 3%)، وعليه فإن غالبية المعونات ذهبت إلى دعم الموازنة العام، تلتها قطاعي التعليم والتدريب والمياه. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2007)

أما فيما يتعلق بالعام 2008 فقد بلغت نسبة المعونات الإجمالية 719 مليون دولار منها 516 مليون دولار معونات أمريكية بنسبة (71.7%) من إجمالي المعونات، هذا وقد تم توزيع المعونات بحسب القطاعات كما يلي: (دعم الموازنة العام بنسبة 25%)، (قطاع المياه، 16%)، (تعزيز الفرص الاقتصادية 12%)، (تطوير القدرات المؤسسية والحاكمية ما نسبته 4%)، (الطاقة ما نسبته 18%)، (الصحة ما نسبته 5%)، (التعليم والتدريب المهني ما نسبته 9%)،

(التنمية المحلية، ما نسبته 2%) (أخرى 2%)، وعليه فإن غالبية المعونات ذهبت إلى دعم الموازنة العام، تلاها قطاعي الطاقة والمياه. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2008)

وبلغ إجمالي المعونات في العام 2009 ما قيمته 1.513 مليار وخمسمائة وثلاثة عشر مليون دولار أمريكي، منها 1.374 مليار وثلاثمائة وأربعة وسبعون مليون من المعونات الأمريكية للأردن وبلغت نسبة المعونات الأمريكية من إجمالي المعونات (37.3%)، وتعد من أكبر المعونات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للأردن وبلغت نسبة المعونات الأمريكية من إجمالي المعونات ما نسبته (67.8%) في العام 2010، وفي العام 2011 بلغت قيمة المعونات الأمريكية للأردن ما نسبته 1.130 مليار ومائة وثلاثون مليون دولار، وبنسبة (15.5%) وفي العام 2012 بنسبة (19.8%) وقد يعزى هذا الانخفاض إلى العبء على البنية التحتية في الأردن، ومشكلة اللجوء السوري التي أثرت سلباً على النمو الاقتصادي في الأردن، إضافة إلى تراجع ملموس في حجم المعونات التي قدمتها الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة للأردن، أما في العام 2013 فقد بلغ مجموع المعونات الاقتصادية الإجمالية (2.632) مليار دولار بلغت نسبة المعونات الأمريكية منها (19.8%) أما في العام 2014 فقد بلغ إجمالي المعونات (1.256) مليار دولار بلغت نسبة المعونات الاقتصادية الأمريكية منها (50%) في حين بلغت قيمة المعونات الإجمالية في العام 2016 (485) مليون دولار بلغت المعونات الأمريكية منها (323) مليون دولار وبنسبة (66.5%) من إجمالي المعونات.

وفي ضوء الجدول (1) نجد بأنه هنالك عدم استقرار أو ثبات للمعونات الأمريكية إذ تراوح حجم المعونة الأمريكية للأردن في الأعوام (1999-2003) ما بين (419-687) مليون دولار، في حين بلغت في العام (2004) ما قيمته (1.720) مليار دولار، لتعود في الأعوام من (2005-2008) تتراوح ما بين (501-719) أما في العام 2009 أرتفعت المعونة الأمريكية

لتصل إلى (1.374) مليار دولار، في حين أرتفعت المعونات الأمريكية في الأعوام (2011-2012-2013-2014-2015) للتتراواح قيمة المعونة الأمريكية ما بين (1.384-3.051) مليار دولار وهي مبالغ كبيرة قد قدمتها الولايات المتحدة للأردن، وقد يعزى السبب في ذلك هو تحمل الأردن لعبء اللجوء السوري.

3.1.2.4 المنح والقروض التي حصل عليها الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية

الجدول (2)

المنح والقروض التي حصل عليها الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية بالمليون دولار من عام(1999- 2015)

السنة	منح	قروض ميسرة	المجموع
1999	128.6691	122.6796	251.3487
2000	50.312	328.0991	378.4111
2001	67.3645	395.7596	463.1241
2002	139.6616	410.0499	549.7115
2003	779.9066	480.4304	1260.337
2004	568.3707	491.1411	1059.5118
2005	187.5778	506.3615	693.9393
2006	166.4383	524.4005	690.8388
2007	255.0833	519.468	774.5513
2008	443.0839	150.5132	593.5971
2009	426.5951	142.1984	568.7935
2010	395.4496	133.7426	529.1922
2011	454.3583	124.3003	578.6586
2012	503.402	114.858	618.26
2013	369.6594	105.1338	474.7932
2014	767.7866	95.2687	863.0553
2015	486.7722	58.2626	572.0348

المصدر : البنك المركزي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

نلاحظ من الجدول رقم (2) المبين أعلاه أن نسبة المنح والقروض حلال عامي 1999-2004م في زيادة مستمرة بشكل ملحوظ، وذلك يعود لاضطرار الأردن إلى اللجوء للمنح والقروض لمساعدته على استعادة ثقة المجتمع المالي الدولي بالاقتصاد الأردني، وفي عامي 2005- 2006م انخفضت نسبة المنح والقروض وذلك بسبب العجز المالي الذي يعاني منه الاقتصاد الأردني، وفي الفترة ما بين عامي 2007-2016 شهدت المنح والقروض تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض، ويعود ذلك للظروف الحرجة التي عانة منها الموازنة العامة للأردن، وبسبب الأوضاع المتوترة في المنطقة وتأثر الاقتصاد الأردني بها، وتداعيات أزمة اللجوء السوري على الأردن علاوة على مشاكل المديونية العامة.

المبحث الثاني

الاتفاقيات الثنائية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية 1999-2016

بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، قامت الأردن بإبرام اتفاقيتي التجارة الحرة (FTA) في عام 2000 واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) والتي بدأت النفاذ في عام 1997، لتغطي هذه الاتفاقية مجالات التجارة في السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية والبيئة والعمل والتجارة الإلكترونية، وبموجبها، تم تحرير التجارة في السلع الصناعية والزراعية بين البلدين من خلال التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على هذه السلع وقد تم الوصول الى الإعفاء الكامل بعد مرور فترة انتقالية مدتها (10) سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية تم خلالها تفكيك الرسوم الجمركية حسب جدولة زمنية متماثلة ،وقد استثني من الإعفاء من الرسوم الجمركية، التبغ ومنتجات الفصل (24) والمشروبات الكحولية التي تخضع لتخفيض الرسوم الجمركية.

1.2.4 اتفاقية المدن الصناعية المؤهلة (QIZ) في الأردن:

في الأردن (12) مدينة صناعية مؤهلة موزعة في عدة مناطق لخدمة المستثمرين وتلبية متطلباتهم، وتخضع ثلاثة مدن منها إلى ادارة الحكومة (القطاع العام) بينما تدار تسعة مدن من قبل القطاع الخاص وكما يلي: (القطعان، 2016)

- **أولاً: مدينة عبد الله الثاني الصناعية في العاصمة عمان** : تم إنشاؤها عام 1984 كشركة صناعية ممثلة لاستثمارات عربية وأجنبية ومشتركة، وقد وفرت (13122)

فرصة عمل موزعة كالتالي: (11224) فرصة عمل للأردنيين و(1828) للأجانب، وتعتبر مدينة صناعية مؤهلة وهي أكبر مدينة صناعية في الأردن.

- **ثانياً: مدينة الحسن الصناعية:** تم إنشاؤها عام 1991 في مدينة إربد، وتعتبر مدينة صناعية مؤهلة، تشتمل على(99) شركة من الشركات الصناعية المتعددة ومنطقة مدينة الحسن الصناعية وهي ثاني أكبر مدينة من حيث حجم الاستثمار في الأردن، وقد وفرت (11224) فرصة عمل للأردنيين و(1828) من العمالة الوافدة.
- **ثالثاً: مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية :**تقع في الجزء الجنوبي من المملكة وتعتبر منطقة صناعية مؤهلة، وتشتمل (15) شركة صناعية، وقد وفرت حوالي (2488)فرصة عمل موزعة كالتالي (899) فرصة للأردنيين، (2488) من العمالة الوافدة.
- **رابعاً: منطقة العقبة الصناعية الدولية:** تعتبر أول منطقة صناعية يشترك فيها القطاع الخاص بخصوص الإدارة والتنمية والتسويق، وهي منطقة صناعية مؤهلة ، وقد وفرت(1842) فرصة عمل للأردنيين.
- **خامساً: منطقة الموقر الصناعية :** تقه على الطريق الدولي الذي يربط الأردن والعراق السعودية، ، وقد وفرت(330) فرصة عمل للأردنيين.
- **سادساً: مدينة التجمعات الصناعية** تقع مدينة التجمعات الصناعية على بعد (20) كم من وسط المدينة عمان ووقد وفرت ما يقرب 540 فرصى عمل للأردنيين.
- **سابعاً: مجمع سايبر سيتي الصناعي:** منطقة مؤهلة وحرة معدة للتصدير، وتتخصص بصناعة تكنولوجيا المعلومات والصناعات الخفيفة، تقع بالقرب من محافظة اربد في شمال المملكة، وقد وفرت ما يقارب 420 فرصة عمل للأردنيين.

- **ثامناً: منطقة القسطل الصناعية:** تقع على بعد (3)كم من مطار الملكة علياء الدولي وتعود ملكيتها إلى القطاع الخاص.
- **تاسعاً: مجمع منطقة المشي الصناعية المؤهلة :** تقع في القنيطرة شرق عمان وقد وفرت ما يقارب 420 فرصة عمل للأردنيين .
- **عاشراً: منطقة معبر وادي الأردن الصناعية :** تقع بالقرب من معبر وادي الأردن ، وهي منطقة حرة مؤهلة، وقد وفرت ما يقارب 280 فرصة عمل للأردنيين.

2.2.4 اتفاقية التجارة الحرة (FTA)

تعتبر اتفاقية التجارة الحرة من الاتفاقيات التي أثرت أيجابًا في الاقتصاد الأردني، وقد اتضحت جلياً من خلال زيادة صادرات الأردن إلى– الولايات المتحدة الأمريكية بعد سريان الاتفاقية 2000– 2016، مقارنة بحجم الصادرات قبل سريان الاتفاقية، وكما أظهرت ارتفاع في متوسط نسبة الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، من مجمل صادرات الأردن الكلية بواقع 18 ضعفًا، وهذه الحالة ساهمت في تحفيز قطاع الاستثمار والإنتاج الأردني وغير الأردني في زيادة الانتاج الكلي للأردن من خلال السلع والبضائع المصدرة من المناطق الصناعية المؤهلة إلى السوق الأمريكي. وينسجم ذلك مع أهم أهداف "صندوق التابع للأمم المتحدة "Aid for Trade Fund" المساعدة للتنمية وهو حث الدول المتقدمة على دعم تنمية اقتصادات الدول النامية من خلال تشجيع وتحفيز التجارة والصادرات كمحرك للتنمية فيها (UNDP, 2005)

والجدول رقم (3) التالي يبين تطور حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة من العام 2000–2016.

جدول رقم (3)

تطور حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من 2000-2016

العام	القيمة (مليون دينار)	نسبة الزيادة	نسبة التغير%	من الصادرات الكلية%
2001	164.552	119704	2.7	12.2
2002	304.393	13984	84.9	19.6
2003	722.203	417810	137.3	28.0
2004	790.204	68001	9.4	31.3
2005	907.768	117564	14.9	30.7
2006	874971	32787-	3.6-	31.0
2007	736.160	138811-	15.9-	27.5
2008	612.000	124160-	16.8-	16.8
2009	655.800	43800	7.2	14.9
2010	733.800	78000	11.9	15.6
2011	633.674	-100126	13.6	15.4
2012	733.800	100126	15.8	15.6
2013	748.200	14400	19.6	15.5
2014	820.700	72500	9.7	15.9
2015	715.300	65200	6.8	13.8
2016	654.000	56300	4.6	12.5

المصدر: النشرات الإحصائية السنوية، البنك المركزي الأردني، الأردن.

يظهر الجدول (3) أن الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت من 44.848 عام 2000 قبل سريان مفعول اتفاقية التجارة الحرة إلى 820.700 عام 2014 وهذا يوضح مدى أثر الاتفاقية على حجم الصادرات الوطنية إلى الولايات المتحدة ، كما يتبين من الجدول ان نسبة الصادرات الوطنية إلى الولايات المتحدة انخفضت في العامين 2015 و2016 لتصل في العام 2016 إلى 12.5 من مجمل صادرات الأردن في عام 2016.

2.3.4 تطور حجم الواردات الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية 2000–2016

إن نسبة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأردن انخفضت من إجمالي الواردات الكلية بعد سريان الاتفاقية، فيما عدا العامين 2006 و2012 التي شهدت ارتفاع ملموس في حجم الواردات، والجدول (4) التالي يوضح التطورات التي طرأت على الواردات الأمريكية إلى الأردن بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة.

الجدول (4)

تطور الواردات الأردنية من الولايات المتحدة بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة

العام	إجمالي الواردات (بالمليون دينار)	الزيادة في تطور الواردات بالمليون دينار	نسبة التغيرفي تطور في حجم الواردات الكلية %	نسبة التطور في حجم الصادرات الكلية%
2000	321.982	عام الاساس	***	9.9
2001	280.722	41260-	12.8-	8.1
2002	278.608	2114-	-7.5	7.7
2003	276.223	2385-	8.5-	6.8
2004	393.124	116901	42.3	6.8
2005	416.989	23865	6	5.6
2006	393.293	23696-	5.7	4.8
2007	449.021	55728	14.2	4.6
2008	549.119	100098	22.2	4.6
2009	707.300	158181	28.8	5.8
2010	615.600	91700-	13-	5.6
2011	765.100	149500	24.3	5.9
2012	861400	96300	12.6	5.8
2013	983100	121700	14.1	6.3
2014	1105000	121900	12.4	6.8
2015	1207000	110200	11.2	6.4
2016	1012000	101200 -	10.6	4.6

المصدر : النشرات الإحصائية السنوية، البنك المركزي الأردني، الأردن.

يظهر الجدول أن الواردات من الولايات المتحدة تراجع نسبتها من اجمالي الواردات من 9.9 خلال عام الأساس 2000 والذي سبق تاريخ سريان الاتفاقية ليصل إلى 4.6 في عام 2016 .

4.2.4 تطور الاستثمارات الاجنبية بعد توقيع الاتفاقيات بين الأردن والولايات المتحدة.

شهد الأردن نمواً اقتصادياً إيجابياً في تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة واتفاقية المناطق الحرة مما شجع رجال الاعمال على إعادة توطين رأس المال العربي في المنطقة والاستثمار في مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية الانتاجية المولدة للدخل ولفرص العمل والصناعة التصديرية، ويحث على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من الدول الصديقة، والجدول (5) يوضح حجم هذه الاستثمارات.

الجدول (5)

تطور الاستثمارات الاجنبية بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة

الفترة	القيمة (مليون دينار)
2000	644.45
2001	191.21
2002	169.97
2003	389.51
2004	665.70
2005	694.74
2006	384.55
2007	440.50
2008	589.22
2009	291.77
2010	461.03
2011	333.56
2012	354.80
2013	567.26
2014	560.20
2015	560.82
2016	452.01

المرجع: الفواز ، تركي،(2016).الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأردن

يلاحظ من الجدول جدول رقم(3) تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة، حيث أن مستويات الاستثمار بلغت في العام 2000 إلى 644.45 مليون دينار أردني وما لبث أن عادت هذه الاستثمارات للانخفاض من جديد في العام 2001 – 2002 حيث بلغت ما قيمته 191.21 و169.97 مليون دينار أردني على التوالي ويعزى هذا الانخفاض إلى الظروف السياسية وعدم توفر الاستقرار السياسي في المنطقة وتباطؤ النمو الاقتصادي في العالم وفي العام 2006 سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أعلى قيمة لها بما قيمته 384.55 مليون دينار أردني وهذا يعزى إلى المناطق الصناعية المؤهلة التي استطاعت ان تستقطب ما قيمته 268.40 كاستثمار أجنبي، وسجلت الاستثمارات الاجنبية في العام 2013 أعلى مستوياتها حيث بلغت نسبة الاستثمار 567.26 مليون دينار أردني، وعليه نستنتج أن مشاركة الاستثمار الأردني تبقى ضعيفة نتيجة لتأثرها بعوامل متغيرة، مثل الأوضاع السياسية والحروب. ويشير القطعان (2016) إلى أن ومن أهم عوامل تطور الاستثمار ما يلي:

1. تعتمد عملية جذب الاستثمارات اعتماداً مباشراً على السياسات الحكومية العامة، حيث تعتبر السياسة العامة للدولة أنها أكبر مكونات الموارد المالية المتاحة للتنمية.
2. تعتبر البيئة المناسبة لتوظيف الأموال بوجود مناخ استثماري مشجع، مثل وجود الأمن والاستقرار والجغرافية المناسبة لإقامة الاستثمارات حافزاً لمزيد من الاستثمارات.
3. تنظيمات الدولة الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، وسياسات الدولة وأنظمتها وجراءتها الاقتصادية والقانونية ومدى وضوحها واتساقها وثباتها وتوازن ما تنطوي عليه من حقوق وأعباء، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، تسهم بشكل كبير في زيادة الاستثمار.
4. وجود العوامل المحفزة مثل النمو السريع في الأسواق وجودة الموارد البشرية والبنية الأساسية وحوافز التصدير، تعتبر دافعاً للاستثمار .

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 النتائج:

في ضوء ما تم عرضه نجد بأن المعونات الأمريكية للأردن قد أثر فيما يلي:

– يعتمد الاقتصاد الأردني اعتماداً كلياً على المعونات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية له.

– هنالك العديد من عوامل السياسية والاقتصادية التي أثرت في العلاقات الأردنية الامريكية، لسبب تمتع الأردن بموقع الجيوسياسي، ونظراً لعلاقاته الدولية والوضع الديموغرافي الذي يمتاز به الأردن.

– استهدفت المعونات الاقتصادية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية للأردن الحفاظ على الاستقرار السياسي في الأردن من خلال وضع شروط على الأردن من أهمها إجراء الاصلاحات السياسية وتفعيل مشاركة المرأة في جميع الميادين، وإجراء التعديلات المتعلقة بالتنمية السياسية.

– أثرت المعونات بشكل مباشر في الاستقرار السياسي، ودفع عجلة التنمية السياسية، وذلك بأنه تم توجيه معونات اقتصادية تخدم العملية السياسية في الأردن من خلال تحديث القوانين الخاصة بحقوق الطفل والمرأة وحقوق الإنسان ككل، إضافة إلى التعديلات المتعلقة بقانون الانتخاب وقانون الأحزاب والتي حققت استقرار سياسي واقتصادي للأردن.

- أثرت المعونات الاقتصادية المقدمة من الولايات المتحدة الامريكية للأردن بشكل إيجابي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الأردن والنمو الاقتصادي إلا أنه وبتراجع المعونات الأمريكية في السنوات الخمسة الماضية تأثر الاقتصاد الأردني بشكل سلبي وانخفضت نسبة النمو الاقتصادي.

- أثرت الاتفاقيات الثنائية الاقتصادية في على حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما أثرت اذ أنها عملت على زيادة حجم الصادرات مما أدى على دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الأردن.

- يعود الاهتمام الامريكي بالأردن إلى أسباب استراتيجية وامنية وسياسية عززت الشأن الأردني وقد عبرت عنه الولايات المتحدة بالمعونات الاقتصادية التي قدمتها له في سبيل تحسين قدرات الأردن والمساهمة بتخفيف الأعباء الضاغطة عليه الى ان يصبح حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة من خارج إطار حلف الاطلسي وتقديراً لجهود الأردن في عملية السلام في الشرق الأوسط، ودوره الفاعل في أمن واستقرار وتوازن المنطقة.

- أن المعونات الامريكية المقدمة للأردن كانت مشروطة بتحقيق الأردن إصلاحات سياسية واقتصادية واستثمارية، وبذلك الوصول إلى تحقيق مبدأ الشفافية والافصاح، وقد اعتبر حصول الأردن على المعونات الامريكية الاعتيادية كان مرهونا بتحقيق مجموعة من الشروط تم التباحث عليها مع الوكالة الامريكية للإنماء الدولي.

2.5 التوصيات:

- المساعدة في تحسين السياسة الخارجية الأردنية من خلال التحرك وأداء دور أكبر على الساحة الدولية، وبفعالية أكثر، والعمل على تغيير الوسائل والادوات التي تخدم هذه السياسة، من خلال التجارب مع الهيكلة، والانظمة والاوضاع الدولية الجديدة.

- الاستمرار بسياسة الاعتدال والوسطية وعدم التطرف والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بما يخدم مصالح الأردن الوطنية والقومية.

- دراسة النتائج المستخلصة من التطورات المرافقة لما سمي بالربيع العربي، من خلال إعادة النظر بالسياسات الداخلية والخارجية وإعادة تقييمها على فترات بما يتناسب مع المتغيرات.

- تطوير العلاقات الأردنية مع الولايات المتحدة الأمريكية في كافة المجالات وخاصة المجال السياسي والاقتصادي.

- الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية وإنشاء علاقات دبلوماسية واقتصادية مع الدول الكبرى في سبيل الحصول على معونات وبناء شراكة استراتيجية من شأنها رفع مستوى الاقتصاد الأردني وسد المديونية.

المراجع

المراجع العربية:

أبو عليم، مي سلمان (2017) أثر المساعدات الأمريكية للأردن على صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني 1999-2015، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

أبو هزيم، طارق (2004) **الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام والأردن بشكل خاص، ودور المساعدات الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية**، كلية الأميرة عالية الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

استراتيجية وزارة التنمية السياسية في الأردن، دائرة الدراسات والبحوث، 2006.

الأشقر، محمد (1993) **أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

إلياس، أحمد (2014) **المساعدات الاقتصادية الخارجية كنظام قانوني واقعي في إطار العلاقات الدولية**، بحث منشور.

جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف،(1985) **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

الزيود، عبد الناصر نزال وأبو السندس، جهاد أحمد.(2012) تقييم أثر اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية في حجم التبادل التجاري بين البلدين، **دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 39، العدد 2.

سعد حقي توفيق،(2004)، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

السواعي، خالد مصطفى،(2003).**محددات العلاقات الخارجية في الأردن 1973-2000**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الشوبكي، محمد(2006) **العلاقات الأردنية الأمريكية (1956-1998)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

صادق، عمر عبد القادر(2010) دور **المساعدات الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة مصر والأردن**، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

الضروس، طارق أحمد(2006) **العلاقات الأردنية – الأمريكية 1999-2005**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية

العجمي، مبارك سعيد(2011) **المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

العمرو، ثروت سلامه(2004) ال**مساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن 1985-1995**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الفايز، ذياب محمد (2013) **العلاقات الأردنية الأمريكية وآفاقها المستقبلية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

القطارنة، محمد(2006) **الإصلاح السياسي في الأردن تحديات الداخل وضغوط الخارج**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المساعيد، علي(2008). **أثر الاتفاقيات الأردنية – الأمريكية على النمو الاقتصاد الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المشاقبة، أمين (1998) **السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات**، ابحاث وقائع المؤتمر الاول للسياسة الخارجية الأردنية، المنعقد في عمان الموافق 28– 29، نيسان 1998.

المشاقبة، أمين (2012) **النظام السياسي الأردني**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

المقلد، اسماعيل صبري (1982) **نظريات السياسة الدولية**، جامعة الكويت، الكويت.

مهيدات، غازي (2005) **أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط، دراسة حالة (الأردن– مصر– المغرب) 1989–2005**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

هايتر، تيريزا (1989) **إمبريالية المساعدات**، ترجمة مجدي ناصيف، القاهرة، مصر.

الهياجنة، محمد (2000) **مبادئ العلوم السياسية**، دار المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

وهبان، أحمد (2000) **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبدالرحمن ومحمد عبدالحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان، الأردن.

الروابط الإلكترونية

1. موقع البنك المركزي الأردني على الرابط: http://www.cbj.gov.jo/

2. موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي على الرابط: http://www.mop.gov.jo/

3. وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية على الرابط: http://www.moppa.gov.jo/

4.صحيفة(economy.jo)على الرابط: http://www.jo24.net/post.php?id=112132

ثانياً: المراجع الأجنبية

U.S. Relations With Jordan (2012). Bureau Of Near Eastern Affairs.

U.S Agency For International Development, office of Middle Affairs, Washington , Financial. Year 1994.

Elfayez, M. (2010) Jordanian Economic Development and Policy-Making2000-2010) The Impact of Foreign Aid.

Alfred B. Prados(2006) Jordan: U.S. Relations and Bilateral Issues, Congressional Research Service ˜ The Library of Congress.

Spyros, Economides & Petar, Wilson (2001) The Economic factor in international relation, London: l.B. Taurise

Amawi, Abla M., " USAID in Jordan " , Middle East Journal، Vol.(IV),NO.4,Washington. D.C,1995,P.77.

Terrill, W Andrew (2008) Jordanian National Security and The Future of Middle East Stability ISBN 1-58487-335-3.